



الجلسة العامة ١٧

الجمعة، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الدولية ذات أهمية حيوية لحماية الدول النامية الجزرية الصغيرة وأمنها. ونتطلع إلى العمل مع وفد توفالو بصورة وثيقة.

وتؤيد حكومة جزر سليمان ضرورة أن تكون الوقاية من الصراعات حجر الزاوية في الأمن الجماعي في القرن الحادي والعشرين. ونقر، أيضا، بأن السلم والاستقرار الديمقراطي من الشروط الهامة للغاية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن للتعاون الاقتصادي والإئمائي دوره الهام في تلبية تلك الشروط المسبقة.

وكما تجلّى في بيان قمة الألفية، كانت الأزمة الإثنية في بلدي بمثابة التحدي للسلام والأمن والاستقرار الوطني. وقد تمخضت عن خسائر في الأرواح والممتلكات، وإغلاق كافة الصناعات الهامة في اقتصادنا، وتشريد ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ شخص. وبينما لا يمكن مقارنة ذلك بالصراعات الكبرى في أماكن أخرى من العالم، فإن حجم الخسائر والمعاناة المترتبة على ذلك مسألة نسبية. ولذا، ينبغي للمجتمع الدولي ولا سيما الأمم المتحدة، أن يولي اهتماما

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة الأونرابل داني فيليب، وزير الخارجية في جزر سليمان.

السيد فيليب (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، سيدي، اسمحوا لي بأن أنقل لكم تهنئة حكومة وشعب جزر سليمان وأطيب تمنياتها بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. إن قدراتكم الهائلة والمؤكدة كوسيط ومهندس لتوافق الآراء سوف توجه الجمعية دون شك لاعتماد قرارات مفيدة بشأن العديد من القضايا المهمة المطروحة أمامنا. وحكومتي ملتزمة بالعمل بشكل وثيق معكم ومع سائر الدول الأعضاء في جمعية الألفية هذه.

إن جزر سليمان ترحب بشدة بانضمام الدولة الشقيقة توفالو كعضو جديد في الأمم المتحدة. وتلك شهادة أخرى بأنه لا غنى عن الأمم المتحدة، وأن مجموعة قوانينها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وأود أن أعرب عن تقدير حكومتي للبلدان الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ، لتفهمها ومساندتها خلال هذه الفترة العصيبة. وأود أن أشير بصورة خاصة، إلى الزيارة التي قامت بها مؤخرا بعثة وزارية تمثل مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ، برئاسة وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة، لتقييم الحالة الراهنة والتقدم بتوصيات إلى اللجنة المشتركة بين مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي. كما أننا نقدر جهود حكومتي استراليا ونيوزيلندا من أجل تيسير عملية السلام من خلال الدعم السوقي. وبغية الحفاظ على سلام طويل الأمد، تحتاج جزر سليمان إلى تعاون الشركاء في التنمية لإعادة بناء الاقتصاد ولتعزيز مسيرة التنمية التي ستخلق فرص العمل، وتكفل عدالة التوزيع للموارد والثروات الوطنية، وتوائم بين تقاليدنا الثقافية المتنوعة.

إن الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى هي وحدها التي تملك النطاق والشرعية لإرساء المبادئ والأعراف والقواعد الضرورية، إذا كان للعودة أن تفيد الجميع. وتحتاج أقل البلدان نمواً، بما فيها جزر سليمان، للدعم الدولي لبناء القدرات التي تجعلنا أكثر فعالية واندماجاً في الاقتصاد العالمي، وبصورة مفيدة. ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نمواً، والذي يعقد في العام المقبل، فرصة فريدة للمجتمع الدولي لاستعراض، وتقييم، واعتماد السياسات والتدابير التي يمكن أن تعالج وبصورة فعالة القيود التي تعرقل التنمية في البلدان الأقل نمواً. وتطوير القدرات التنافسية والإنتاجية عملية طويلة وغالبا ما تؤدي إلى الإحباط، شأنها شأن سائر الجوانب الأخرى للتنمية. ومع ذلك، فإن حكومتي على استعداد للعمل مع شركائها في التنمية للتصدي لهذه المشكلات بروح متجددة من التضامن والمسؤولية المتقاسمة.

متكافئا لكل حالات الصراع. وينبغي معاملة كافة الدول الأعضاء، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، بشكل منصف. وإن التحديات المتزايدة التي يتعرض لها أمن واستقرار الدول النامية الجزرية الصغيرة، مثل جزر سليمان، تتجاوز قدرتها على مواجهتها. وفي مثل هذه الحالات يصبح دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على وجه العموم، ضرورياً. وفي سياق أزمنا، فإن صغرنا، وموقفنا النائي، ومواردنا المحدودة، والتنوع العرقي والثقافي الذي يتميز به بلدنا وتاريخها، كانت كلها اعتبارات أساسية.

إن استعادة القانون والنظام تمثل الأولوية الأولى لحكومتي ونحن نسعى جاهدين لتسوية الصراع. وليس هناك سلام بدون أمن. وبينما ينبغي أن يأتي الحل السلمي والشامل من جانب أبناء جزر سليمان أنفسهم، فمن الأهمية بمكان تقديم الدعم الدولي من أجل الحفاظ على عملية السلام. ومنذ أن طرحنا خطتنا للسلام الوطني، أحرزنا بعض التقدم في إقناع الأطراف المتصارعة بالجلوس على مائدة التفاوض، والموافقة على وقف إطلاق النار. وقد وقعت جميع الأطراف المعنية على اتفاق لوقف إطلاق النار في الثالث من آب/أغسطس ٢٠٠٠، وتم في وقت لاحق تشكيل مجلس مراقبة وطني للإشراف على تنفيذه.

ورغم بعض الانتهاكات لهذا الاتفاق، لا تزال حكومتي ملتزمة بإقرار السلام. وقد أجرى المزيد من محادثات السلام في العاصمة هونيارا منذ ذلك الحين، واعتمد مشروع إطار يستهدف التوصل إلى اتفاق للسلام. وثمة اتفاق سلام أكثر شمولا سيتم التفاوض بشأنه في كيرنز، باستراليا. واعترافا بأهمية مشاركة المجتمع المدني في حل الصراع، والمصالحة وإعادة البناء، فإن حكومتي ستستمر في إشراك المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات النسائية والكنائس.

وجزر سليمان ملتزمة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وتدعيمها، وتعزيز فعاليتها، بما في ذلك مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب التحلي بقدر أكبر من المرونة والتفهم إزاء الدول التي تحاول أن تكون أعضاء دائمين جددًا في المجلس، بما فيها اليابان وألمانيا. وينبغي اتخاذ موقف مماثل إزاء إعادة تشكيل المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة بحيث تصور الواقع المعاصر وترضي تلك الدول الأعضاء، بما فيها استراليا ونيوزيلندا، التي تود أن توضع في المجموعة السياسية الجغرافية التي تلائمها إلى أقصى حد.

ولن تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها في القرن الحادي والعشرين إلا إذا كانت شاملة وعالمية. ويجب أن نتحلى بقدر أكبر من التفهم إزاء الأطراف التي تطلب المشاركة في أعمال منظمتنا.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد النقطة التي أثارها جزر سليمان في مؤتمر قمة الألفية فيما يتعلق بمبدأ وجود أمم متحدة شاملة وعالمية. وهناك حالة في هذا الصدد تتعلق بإعادة توحيد الصين، مما يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار في الشؤون العالمية ويعزز بفعالية أنشطة المنظمة. وهذا النهج الجديد الذي تنتهجه الأمم المتحدة تجاه دولتي الصين سيعزز التفاهم الأعمق فيما يتعلق بالدبلوماسية الواقعية، ويمهد الطريق للجهود المبذولة حاليا في شبه الجزيرة الكورية. وليس من المستحيل تحقيق ذلك، كما رأينا قبيل نهاية القرن بالنسبة لإعادة توحيد دولتي ألمانيا.

إن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين رهيبه وفعالية الأمم المتحدة تتطلب التزاما صارما ودعما ثابتا من جميع أعضائها. وينبغي للدول الغنية والقوية أن تفي بأنصبتها وفي الوقت المحدد وبالكامل، ودون

ولقد شهد العقد الأخير إقرار العديد من الاتفاقيات الدولية وبرامج العمل، التي تراوحت من البيئة والتنمية المستدامة، إلى التنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة. ولقد تبين من الاستعراضات الخمسية لها أنه رغم بعض التقدم المحرز، فلا يزال عدم كفاية الموارد عقبة رئيسية في سبيل تنفيذها على نطاق واسع، لا سيما في المجتمعات الريفية في البلدان النامية. وثمة حاجة إلى موارد جديدة وإضافية إذا كان لنا أن نحقق الأثر المنشود. وينبغي أن يتمخض المؤتمر الحكومي الدولي للأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية الذي يعقد في العام القادم، عن نتائج عملية بشأن كيفية حشد الموارد التمويلية للتنمية في الألفية الجديدة. ويجب أن يكون القرن الحادي والعشرين قرنا لتحسين تنفيذ البرامج الدولية، وقرنا للعمل وليس للخطب البلاغية.

ولا بد أن يكون الضعف الاقتصادي للدول النامية الجزرية الصغيرة وهشاشتها الإيكولوجية جزءا لا يتجزأ في القرارات المتعلقة بالتعاون الإنمائي مع تلك الدول. وفي اعتقادي أن مثل هذا التعاون ينبغي أن يستمر في التركيز على تحسين الفرص التجارية، بما في ذلك فرص الوصول إلى الأسواق وبناء القدرات - ولا سيما تنمية الموارد البشرية - وبرامج التطوير وتخفيف الآثار بغية معالجة الآثار المترتبة على تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر.

ولا تزال جزر سليمان تعطي الأولوية للاستثمار في الطاقة المتجددة. وإمكانية الوصول إلى مصادر الطاقة التي يعتمد عليها والمجدية التكاليف أمر حتمي إذا كان لسكان أريافنا أن يغتنموا فرص عصر المعلومات.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يعبئ الموارد اللازمة لتنفيذ توصيات الأمين العام بشأن تحسир الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

تتبع خطى مؤتمر قمة الألفية التاريخي الذي حقق نجاحا باهرا، وسلفكم، وزير خارجية ناميبيا، أهل لشكرنا الجزيل على رئاسته الناجحة لكثير من الدورات العادية والاستثنائية أثناء فترة رئاسته للجمعية العامة.

وأود أن أغتتم هذه الفرصة كذلك لكي أشيد إشادة خاصة بالسيد كوفي عنان، أميننا العام اللامع على العمل المثالي الذي لا يزال يضطلع به باسم المنظمة وشعوب العالم. والأمين العام جدير بالعرفان الخاص من أسرة الأمم المتحدة على جهوده الدؤوبة من أجل التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها الأمم المتحدة في فجر العهد الجديد.

وترحب أوغندا ترحيبا حارا بانضمام توفالو إلى الأمم المتحدة بوصفها العضو الـ ١٨٩ فيها.

وبالنسبة لأوغندا، فإن الأحداث في أفريقيا، وبخاصة الاضطراب الحاصل في منطقة البحيرات الكبرى، لا تزال مبعث قلق لنا إلى أقصى حد. ولهذا استميت الجمعية عذرا إذا خصصت جزءا من بياني للمشاكل والتحديات التي نواجهها في منطقة البحيرات الكبرى.

كما يعي المجتمع الدولي تماما، يشكل الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية تهديدا رئيسيا للاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى وبالتالي في القارة الأفريقية برمتها. ويكمن أصل ذلك الصراع في الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية لشعوب المنطقة أثناء حكم الديكتاتوريين الذي طال أمده في عدد من بلدان المنطقة. وتشير الدلائل إلى أنه عندما يضطهد شعب ما، فإنه ينتفض عاجلا أم آجلا ويحمل السلاح ضد مضطهديه. وهذا ما نشهده تماما في منطقة البحيرات الكبرى.

وأثناء الثمانينات والتسعينات، جرت الإطاحة بعدد من الدكتاتوريات رغم محاولاتها المستميتة لإنقاذ نظمها عن طريق اللجوء إلى أكثر الأساليب وحشية للمحافظة على

شروط. وتحتاج الأمم المتحدة قبل كل شيء إلى إرادة سياسية عالمية وموارد لصون السلام والأمن، وتعزيز التنمية المستدامة. والتصدي لتدهور البيئة، ومكافحة الفقر والمرض، وتشجيع احترام الكرامة الإنسانية.

إن المشاكل الإنسانية ستظل قائمة، إلا أن سبل حلها يجب أن تكون من خلال الحوار والمناقشة. وهذا هو النهج الذي تتخذه حكومة بلادي إزاء حسم الاضطرابات العرقية الجارية في بلادنا. ومن الممكن أن يكون إرساء السلام عملية أليمة وبطيئة، كما أن السلام يمكن أن يكون هشاً ومعيباً عند تحقيقه، ولكننا نعتقد أنه يمكننا أن نتوصل إليه. ومع ذلك، علينا أن نتخطى مجرد تحقيق السلام فيجب أن نتيح لشعبنا القيم والمهارات التي تديم السلام. وإذا تدخل القرن الحادي والعشرين، فلنؤكد من جديد التزامنا بالعمل في شراكة مع الآخرين سعياً وراء إرساء السلام العالمي وتحقيق الأمن البشري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رالف أوتشان، رئيس وفد جمهورية أوغندا.

السيد أوتشان (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن اعتذار وزيركم، الذي كان سيدلي بهذا البيان اليوم. ولكن تعين عليه أن يسافر إلى وينيبغ، حيث يناقش غدا مستقبل بعض أطفالنا المخطوفين.

وأنقل إليكم، السيد الرئيس، وإلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطيب التحيات والتمنيات الأخوية من أوغندا، حكومة وشعباً، بمناسبة الألفية الجديدة. وأنقل إليكم، سيدي، ومن خلالكم إلى الدورة الخامسة والخمسين، أطيب التحيات الشخصية لفخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا.

وأود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع، وبجدارة، لرئاسة دورة الجمعية العامة هذه، التي

موجبه أن تتعاون قوات الأمن الأوغندية والكونغولية لاحتواء التهديد الذي تسببه المجموعات المسلحة التي تنظمها القوات الأوغندية المتبقية من عهود الدكتاتورين السابقين والعاملة من الأراضي الكونغولية. ولسوء الحظ، وفي غضون وقت قصير للغاية، اختار نظام الحكم الجديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتخلي عن حلفائه السابقين وشكل تحالفا مع نفس الأشخاص الذين شكّلوا تهديدا لأمننا. ولم يتخل ذلك النظام عن حلفائه الخارجيين فحسب، بل تحلى أيضا عن حلفائه الداخليين، مما أسفر عن جولة جديدة من الحرب الأهلية في البلد في غضون سنة. وكانت النتيجة أن تورط في الصراع عدد من البلدان الأفريقية التي كانت حلفاء في الكفاح ضد موبوتو.

ولحسن الحظ، سرعان ما اتضحت لتلك البلدان حقارة المواجهة المسلحة واختارت وضع نهاية للصراع من خلال المفاوضات. وكانت النتيجة إبرام اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وكان هذا الاتفاق فتحا كبيرا في محاولة لإرساء سلام حقيقي في المنطقة لأنه عالج المشاكل المتصلة بإقامة حكومة ديمقراطية تخضع للمساءلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعني بالشواغل الأمنية المشروعة للبلدان المجاورة. ولا يزال الاتفاق يمثل أفضل أمل لإحلال السلام والحفاظ عليه في المنطقة. من أجل هذا السبب، تعمل أوغندا جاهدة من أجل تنفيذ هذا الاتفاق. وفي ٨ نيسان/أبريل من هذه السنة، استضافت أوغندا اجتماعا هاما للجنة السياسية التي أنشئت بموجب الاتفاق. وفي ذلك الاجتماع، اعتمدت خطة لفض الاشتباك يتم بموجبها فض الاشتباك بين جميع القوات المحاربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت إشراف بعثة منظمة الأمم المتحدة.

ولسوء الحظ، لم يكن بالمستطاع تحقيق فض الاشتباك بين القوات وفقا للجدول الزمني المحدد لأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أحد الأطراف الموقعة

السلطة، وهو اللجوء إلى الإبادة الجماعية. ولم يستعمل هذا السلاح الدنيء في رواندا عام ١٩٩٤ فحسب، بل استعمل كذلك إلى حد أقل في أوغندا، وبوروندي، وزائير سابقا. وبالتالي، فعدم الاستقرار الذي نشهده اليوم مرجعه النضال المستمر لشعوب المنطقة لنيل حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية الخاصة بها.

وفي أوغندا، انتهى عام ١٩٨٦ نضال الشعب من أجل إحداث تغيير أساسي، فأسفر عن تحقيق الديمقراطية، والاستقرار، والتقدم الاقتصادي وهي أمور تمتع بها شعب أوغندا طيلة السنوات الـ ١٤ الماضية. إلا أن القلاقل والحروب الأهلية في البلدان المجاورة ما زالت بكل أسف تؤثر تأثيرا سلبيا على محاولتنا توطيد نتائج انتصارنا. وقد كانت هذه هي الحالة بصفة خاصة عندما حاولت شراذم التابعين لحكامنا المستبدين السابقين تشكيل أحلاف مع النظم الدكتاتورية في بعض البلدان المجاورة لكي تستغل فراغ السلطة هناك فتنتشئ قواعد تشن منها هجمات يائسة على أوغندا مصيرها النهائي الفشل.

وحسبما صرّحت حكومة أوغندا من قبل، فقد تعاونت في أوقات شتى مع عدد من القوات المتعاقبة في المنطقة لمساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحرير ذاته من إحدى الدكتاتوريات الأطول عمرا التي مارست أكبر قدر من القمع في القارة الأفريقية - وأنا أشير إلى دكتاتورية موبوتو. وفي سياق مساعدتنا لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، كنا نأمل أيضا في تحرير أنفسنا من خطر زعزعة الاستقرار، الذي أصبح السياسة الرسمية لنظام حكم موبوتو. من أجل ذلك وجدت أوغندا عام ١٩٩٧ قواتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعندما تولى نظام حكم جديد السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقّعنا معه بروتوكولا للتعاون يتعين

وتعتقد لوساكا بأن مشاكل بوروندي هي أساسا مشاكل سياسية وداخلية. والرئيس موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا دأب على العمل بلا كلل بصفته رئيسا لمبادرة السلام الإقليمية المعنية ببوروندي، سعيا للتوصل إلى حل للمشكلة. وبصفته، هذه، عقد وترأس عدة مؤتمرات قمة إقليمية. ونعتقد أن بالمستطاع التوصل إلى صيغة لتحقيق الديمقراطية والأمن لشعب بوروندي بأسره.

ونود أن نسجل تقديرنا للرئيس السابق نيلسون مانديلا، ميسر عملية السلام في بوروندي، ولسلفه الراحل المعلم يوليوس نيريري، على جهودهما التي لا تعرف الكلل في العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي لمشكلة بوروندي.

وترحب أوغندا بالاتفاق الذي وقّع عليه الأطراف في عملية السلام في بوروندي بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس في أروشا. بيد أننا نأسف لأن أطرافا قليلة لم توقّع على الاتفاق. وتود أوغندا أن تناشد تلك الأطراف التوقيع على الاتفاق في أسرع وقت ممكن من أجل مستقبل شعب بوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى. ونطالب الأمم المتحدة والاجتمع الدولي بتقديم الدعم والموارد الضروريين كي يتسنى تنفيذ الاتفاق بنجاح.

وتلتزم أوغندا بهدف نزع السلاح العام والكامل الذي أقرته الأمم المتحدة في الدورة الاستثنائية الأولى لزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٧٨. وإزاء هذه الخلفية نلاحظ مع القلق فشل هيئة نزع السلاح في التوصل إلى اتفاق على عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. فعقد ذلك المؤتمر يعد مسألة ذات شأن في التصدي للقضايا الهامة المتعلقة بنزع السلاح. ومما يؤسف له إلى حد كبير أن مؤتمر نزع السلاح قد فشل في الاتفاق على جدول أعمال على مدى سنتين متتاليتين.

على الاتفاق بذلت قصارى جهدها لعرقلة تنفيذ خطة فض الاشتباك هذه، فضلا عن عرقلة عدة جوانب أخرى من اتفاق لوساكا. وفي ١٤ آب/أغسطس من هذه السنة، عقد في لوساكا مؤتمر قمة هام لتسعة بلدان من المنطقة إضافة إلى قادة جميع مجموعات الثوار الذين يحاربون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتحديد العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وخلص مؤتمر القمة إلى أنه ينبغي توجيه معظم اللوم إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تسبب حالة الجمود الراهنة. والسبل الرئيسية التي منعت بها الحكومة الكونغولية تنفيذ وقف إطلاق النار تتمثل في رفضها المشاركة في الحوار الوطني، ورفضها ميسرا بارزا ومرموقا جرى الاتفاق عليه نتيجة لمشاورات واسعة النطاق وبتوافق الآراء، وتقييدها لحرية حركة مراقبي السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة، ورفضها التعاون مع اللجنة العسكرية المشتركة، ومواصلتها انتهاك وقف إطلاق النار.

وأعرب قادة المنطقة عن قلقهم الشديد إزاء المعوقات التي أوجدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية لاعتراض تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ولا تستجيب جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعوات القادة الإقليميين، هناك خطر جاد من أن يؤدي ذلك إلى توريط المنطقة في حرب أخرى واسعة النطاق. لذلك فإننا نناشد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعيد النظر في موقفها وتختار مسارا للحوار، مع معارضيه في الداخل والخارج، على حد سواء وتتخلى عن مسار المواجهة العسكرية.

وتؤكد أوغندا من جديد التزامها التام باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، الذي يهيئ أفضل الفرص لوضع نهاية لهذا الصراع. وتتعهد أوغندا بدعمها التام لكافة الجهود الهادفة إلى وضع نهاية للصراع، وتناشد المجتمع الدولي تقديم دعم أدبي ومادي لعملية لوساكا للسلام.

حياة أفضل، لا تزال الحالة آخذة في التدهور السريع وبصورة خطيرة بالنسبة للكثيرين من السكان في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وتعيش اليوم نسبة مئوية من سكان العالم بأقل من دولار واحد يومياً، وهي تتخطى نسبة الذين كانوا يعيشون هكذا قبل عقد من الزمن. ويكشف تقرير الأمين العام أن الناس الذين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هم الآن فقراء كما كانوا عليه قبل عشرين عاماً. وهذا التعليق بشأن حالة التعاون الإنمائي محزن إلى حد كبير. ويتعين اتخاذ تدابير عاجلة لوقف هذا التدهور في الأوضاع المعيشية للناس الذين يعيشون في البلدان النامية.

وفي أوغندا، نحن نرى أنه يمكن إجراء تخفيضات كبيرة في معدلات الفقر من خلال نمو الدخل بشكل مطرد ومستند إلى قاعدة عريضة. كما نرى أن ذلك يمكن أن يتحقق بشكل فعال من خلال تحديث القطاع الزراعي الذي يسيطر على الاقتصاد والذي تعمل فيه أغلبية سكاننا. لذلك، نحن نعمل منذ عامين على وضع مجموعة شاملة من السياسات الرامية إلى تحديث الزراعة كجزء من الاستراتيجية الحكومية الأعم التي تستهدف استئصال شأفة الفقر. وترحب أوغندا بتوصيات الأمين العام بشأن الإجراءات المحددة التي ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي للحد من عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وتأييدها تأييداً كاملاً.

ولقد شهد العقد المنصرم تدهوراً لا يعتره وهن في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نمواً. وأي استعراض سريع للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات سيبين أنه كانت هناك انتكاسات أكثر من التقدم المحرز. وفي حين أن أقل البلدان نمواً اتخذت تدابير للتكثيف والإصلاح بالغة الأثر ومؤلمة في بعض الأحيان، فإن الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي

وأوغندا تعلق أيضاً أهمية كبيرة على اتفاقية أوتواو المعنية بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولقد أيدنا القرار بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة الذي صدر في السنة الماضية لأن انتشار واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثلان مشكلة رئيسية في منطقتنا. وشاركت أوغندا بنشاط في المبادرات الإقليمية بشأن هذه المسألة، مما أسفر عن اعتماد إعلان نيروبي. وتتطلع قُدماً إلى المؤتمر الدولي المعني بمشكلة الأسلحة الصغيرة من جميع جوانبها المقرر انعقاده في تموز/يوليه ٢٠٠١.

لقد دخل العالم في القرن الحادي والعشرين بالعملة التي هي القوة الاقتصادية الأوسع انتشاراً والتي يحسب لها حساب. ومما يؤسف له، أن الفوائد المتوقعة من العملية غير مضمونة لجميع البلدان. ولقد هيأت العملة للبعض، فرصاً للنمو والتنمية بصورة عاجلة وذلك بزيادة التجارة وأوجه التقدم في مجال التكنولوجيا. وبالنسبة للآخرين، أدت العملية إلى زيادة تباين الدخل والتهميش في الاقتصاد العالمي. ولذلك، يتمثل أكبر تحدٍ يواجهنا مع بزوغ فجر هذا القرن، في استجماع الإرادة السياسية الضرورية للعمل معا وتهيئة بيئة تفضي إلى إدماج البلدان الأفقر في الاقتصاد العالمي بنجاح. وترى أوغندا أن بمقدور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أن تتصدى لقضية العملة بل ينبغي أن تتصدى لها بطريقة جادة وبصورة متعددة الأطراف. ونحن على ثقة من أنه بفضل الالتزام والمساعي الحميدة التي تبذلها الدول التجارية الرئيسية، فإن إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف في منظمة التجارة العالمية مع إضفاء الطابع المؤسسي عليه سوف ييسر تكامل البلدان النامية في النظام العالمي للتجارة.

والتحدي المتمثل في تخليص العالم من آفة الفقر المدقع جدير بالمزيد من الاهتمام الآن أكثر من أي وقت مضى لأنه فيما يتمتع المزيد من سكان العالم الآن بمستويات

وفي إشارة محددة للقارة الأفريقية، حيث يوجد ٣٣ من البلدان الـ ٤٨ الأقل نمواً في العالم، تتسم الحالة الاقتصادية والاجتماعية بقدر كبير من الخطورة على الرغم من الجهود الكثيرة التي تبذلها بلدان أفريقيا عديدة بصورة فردية وجماعية من أجل وضع أسس متينة للتنمية. ومما زاد من تعقيد صعوبة تحقيق نتائج إيجابية في تنمية أفريقيا شدة الأزمة الناجمة عن انتشار مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب في أفريقيا. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تحقيق هدف النهضة الأفريقية، الذي يرمي إلى وضع أفريقيا في مكان الصدارة في مجال التنمية البشرية والتقدم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية وذلك بالوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في إطار خطة الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا. وتشمل هذه الالتزامات خفض الديون الأفريقية، وتقديم تدفقات كافية من الموارد، وتوفير فرص أكبر للوصول إلى الأسواق، والمساعدة في عملية التنويع وفي بناء القدرات. وفي هذا الصدد، تؤيد أوغندا المقترحات التي وضعتها الأمين العام في تقريره المقدم إلى هذه الدورة للجمعية العامة.

وأكرر التأكيد على التزام أوغندا بدعم القيم والمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأتعهد باستمرار تقييد حكومة بلادي بالاتفاقيات والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وسعياً وراء إقامة نظام دولي لحقوق الإنسان، يتحتم علينا أن ننشئ مؤسسات وآليات فعّالة لهذا الغرض. وستواصل أوغندا التأييد والعمل من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية قوية. ومن الشواغل الخاصة لنا مسألة ردع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية التي ما زالت تشكل تهديداً مستمراً في منطقتنا.

كانت تقل كثيراً عن تعهداته بتقديم دعم خارجي كافٍ لتكملة جهود تلك البلدان. ونتيجة لذلك، لا تزال أقل البلدان نمواً تعاني من نقص الموارد الخارجية الداعمة للتنمية بسبب التدهور المطرد في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

ولئن كان صحيحاً أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت زيادة كبيرة في العقد المنصرم، فإن أقل البلدان نمواً ليست مجهزة حتى الآن إلى حد كبير لاجتذاب هذه الاستثمارات. وأدت المستويات المرتفعة للدين الخارجي إلى التأثير سلباً على اقتصادات هذه البلدان. وعلى الرغم من مرور عقود على انتهاج سياسة التحرر، فإن معظم البلدان المتقدمة صناعياً ما زالت تبقي على تدابير الحمائية في أسواقها، لا سيما بالنسبة للمنتجات الزراعية والمنسوجات - وهما القطاعان اللذان تتمتع فيهما البلدان النامية بميزة نسبية معترف بها. جميع هذه العوامل كان لها أثر مشترك في زيادة إعاقة النمو الطبيعي لفرص النجاح الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نمواً.

وفي هذا الصدد، تؤيد أوغندا بقوة الأمين العام في حثه البلدان المتقدمة صناعياً على النظر في منح الصادرات من أقل البلدان نمواً فرصة دخول أسواقها معفاة من الجمارك ومن نظام الحصص، كبرهان على التزامها بإدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري العالمي. ويحث وفد بلادي أيضاً الجمعية العامة على اعتماد توصيات الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الواردة في توافق آراء وخطة عمل بانكوك لصالح أقل البلدان نمواً. وندعو البلدان الرئيسية المتقدمة صناعياً إلى أن ترقى إلى مستوى تعهداتها في إطار الاتفاق الذي توصلت إليه في عام ١٩٩٩ في مؤتمر قمة كولون لمجموعة الثمانية. وندعو أيضاً إلى تقديم دعم أكبر إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، لتمكينها من أن تنفذ بشكل فعال ولايتها لمساعدة أقل البلدان نمواً.

وسوف نؤيد ضم اليابان وألمانيا كعضوين دائمين لمجلس الأمن الموسع، بالإضافة إلى عضو دائم آخر من كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جورج أودلوم، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في سانت لوسيا.

السيد أودلوم (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): إن البشرية، وهي أكبر شاغل لنا، سبب لتجمعنا هنا اليوم. وتقف البشرية الآن في فترة حاسمة من فترات تاريخ العالم. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في مدى نجاحنا في شحذ الوعي والإرادة الجماعيين للمجتمع الدولي للتصدي لمشاكل كوكبنا الأرضي.

وأثناء القرن الماضي اتسعت أوجه التفاوت داخل الأمم وفيما بينها. فقد تزايد الفقر والمرض والامية والجوع فيما بين شعوب العالم. ويتعرض النظام الأيكولوجي العالمي، وهو الأساس الذي نعتد عليه جميعا في بقائنا، للتدهور السريع. لذلك يجب أن نعتبر أن هذه الحقبة عظيمة المغزى في تاريخ البشرية، بالرغم من ادعاء فوكوياما بأن التاريخ قد وصل إلى نهايته. وتوفر لنا الألفية الثالثة الفرصة للتخلص من قيود الماضي وخلق بدايات جديدة. وما نخلص إليه من خيارات قد يغير وجه البشرية وقد يفضي إلى تحقيق الأهداف المقبولة التي تتمثل في السلام العالمي، والأمن الاقتصادي والبشري وتحقيق مزيد من الخير للبشرية.

وقد حفل القرن الماضي بأمتلة للأمم التي تهيئ نفسها للغزو والسيطرة. وما زال الغزاة الذين نهبوا العالم الجديد طلقاء، يستخدمون المؤسسات العالمية، والتكنولوجيا الجديدة وأسلحة التدمير لقمع الضعفاء والأبرياء والقطاعات المحرومة من الجنس البشري والسيطرة عليهم. والرسالة التي تحملها سانت لوسيا لجمعية الألفية هذه كتبها قلم الكاتب ديريك

وعلى الصعيد الوطني، وبغية تنفيذ الحقوق الأساسية التي ضمنها دستورنا، صوت الأوغنديون بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في استفتاء عام لصالح إنشاء نظام سياسي من اختيارهم. وأغتنتم هذه الفرصة لأشكر المجتمع الدولي على دعمه لإنجاح عملية الاستفتاء تلك. ويسعدني أن أبلغكم أن المراقبين المحليين والدوليين على حد سواء أعلنوا أن ذلك الاستفتاء كان حرا ونزيها. وتقنعا هذه التجربة بأن الاستفتاء المقترح للصحراء الغربية ينبغي أن يجري في أسرع ما يمكن. وهو يقدم أفضل بديل لإمكانية استمرار الصراع المسلح.

وفي نضالنا لإنهاء الصراع الداخلي سن البرلمان الأوغندي قانون العفو لعام ٢٠٠٠. وبموجب هذا القانون، تم الآن إنشاء لجنة العفو وقد أصبحت جاهزة للعمل. وتتضمن ولاية هذه اللجنة رصد برامج تسريح المقاتلين، وإعادة إدماج وتوطين العائدين، وتنسيق برنامج توعية لعامة الجمهوري بقانون العفو، والنظر في إنشاء الآليات المناسبة للمصالحة في المناطق المتضررة، وتشجيع الحوار والمصالحة انطلاقا من قانون العفو. وهناك برنامج لإعادة إدماج العائدين في المجتمع ومساعدتهم في اكتساب المهارات، وإنشاء صندوق لتشجيع الأعمال الحرة. ويجدون الأمل في أن تؤدي هذه العملية إلى وضع نهاية للصراع الداخلي ولكل انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بحالات الصراع.

وفي الختام، ترى أوغندا أنه مع دخولنا القرن الجديد، ينبغي إصلاح الأمم المتحدة وتجهيزها وتزويدها بالموارد اللازمة لكي تنفذ بفاعلية وكفاءة الولايات التي أناطتها بها الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى في المنظمة. وفي هذا الصدد، تأمل أوغندا في أن يتم في الدورة الحالية للجمعية العامة استكمال المفاوضات التي طال أجلها لإصلاح مجلس الأمن. ونحن ملتزمون بموقف كل من حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن هذه المسألة،

التجارة العالمية، التي تعمل على إدامة أوجه الإجحاف الاقتصادي على نطاق العالم وتجاهل قضايا ومشاكل التنمية في البلدان النامية.

ويجري الآن إعادة توجيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الوكالة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتنمية، لكي تقدم النصح في مجال الحكم والانتخابات الديمقراطية. وبذلك تقوم الأمم المتحدة بدور هامشي في مجال التنمية، وتترك الدول الصغيرة، مثل سانت لوسيا، وشأنها لتفترسها الدول القوية التي تساندها الشركات القوية عبر الوطنية.

ولقد انضمت سانت لوسيا إلى هذه المنظمة ووضعت ثقتها بها على أمل تحقيق أمانينا في السلم والأمن والتنمية. وقد أوكلت هذه المنظمة ثقتنا هذه إلى بضع دول وشركات تمارس الهيمنة. فإذا كان دور الأمم المتحدة في ضمان السلم والأمن والتنمية لدولها الأعضاء الصغيرة والضعيفة قد تقلص، يصبح وجودنا هنا إذن تشتيتا لا مبرر له لمواردنا الشحيحة. وفي ظل هذه الظروف فإننا نشعر بالتهديد وبمخاشاة أوضاعنا، وبأن ثقتنا قد تعرضت للخيانة.

ولا يمكن تعزيز الأمن البشري على نحو أفضل من خلال مجرد عمليات حفظ السلام وبعثات المهام الإنسانية. بل لا بد من إيجاد حملة على المستوى العالمي لتمكين الشعوب من خلال استئصال الظروف غير المواتية التي تؤدي إلى إضعاف الروح الإنسانية وسجن القدرة على الإبداع. ولذلك فإن الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يجب أن تكون قادرة على القيام بدور هام في تحرير الروح الإنسانية والقدرة على الإبداع من خلال التعليم وخلق فرص حقيقية. ولا بد لها من أن تكون قادرة على استعادة مكانتها لكي تضيء مغزى ملموسا على موجة المد التي

ويلكوت، من سانت لوسيا والحائز على جائزة نوبل، الذي يذكرنا بأنه "لا توجد عوالم تُغزى، ولكن توجد عوالم يعاد تشكيلها".

ويصعب على العقول التي تسمت تاريخيا بالغزو أن تمارس تجربة الاتزان والسكينة وهما أمران أساسيان لعملية إعادة التشكيل. ويسير موضوع جمعية الألفية هذه في اتجاه إعادة التشكيل: وهو إعادة تشكيل دور ووظيفة الأمم المتحدة بحيث يركزان على الشعوب، وقوة دفع أخلاقية هادفة نحو إعادة تشكيل المجتمعات التي نعيش فيها والتي أصابها العطب والتدهور الأخلاقي.

لذلك لا بد لنا من أن نؤازر موضوع قمة الألفية وهو "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين". ويقتضي التوصل إلى إحداث تحول هادف في النظام العالمي وجود أمة متحدة قادرة على الاضطلاع بدور طليعي في مجالي التنمية والارتقاء بالمجتمع البشري وبالأمم. ويجب أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور حيوي في تعزيز المسؤولية العالمية. وتنطوي المسؤولية العالمية ضمنا على بعض أشكال الالتزام الأخلاقي بتحقيق الرفاه الإنساني. وتمثل هذه المسؤولية في إعداد برامج اقتصادية تستهدف إعادة التوزيع الاقتصادي، للوقاية من حدوث أزمات اقتصادية، وصياغة سياسات للتنمية تتفق مع حماية البيئة واستدامة التنمية.

وينبغي تعزيز الأمم المتحدة حتى تقوم بدور أكثر مركزية في تنمية أعضائها الصغار والضعفاء، مثل سانت لوسيا، وضمان تحقيق المساواة والأمن لهم في مواجهة الدول النهممة إلى اجتناء المكاسب. وبدلا من ذلك، فإننا نشهد إضعافا مستمرا ومنتظما لدور الأمم المتحدة في مجال التنمية، مع ترك مشاكل التنمية تحت رحمة المؤسسات غير الديمقراطية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة

ومرة أخرى، صمم العمالقة الاقتصاديون على سحق جهودنا الإنمائية وإخضاع شعبنا لوطأة الفقر بمهاجمة قطاع آخر من قطاعات اقتصادنا المحدود القاعدة.

إن سانت لوسيا تعمل بإخلاص للوفاء بتعهداتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة مفترضة المساواة بين جميع الدول الأعضاء. ونحن نحترم السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء الأخرى ولم نتدخل على الإطلاق في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى.

واليوم تريد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تملّي السياسة الضريبية لسانت لوسيا والجزر الكاريبية الأخرى وبتسمية نظامنا الضريبي ملاذا ضريبيا ضارا، وتهدد بفرض جزاءات لعدم الامتثال للتغيرات التي تريد فرضها على سياساتنا الضريبية.

وسانت لوسيا لها الحق السيادي في أن تحدد ضرائبها ولا يمكننا أن نطلب من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تفرض ضرائب معينة ولا نتوقع أي تدخل في ممارستنا للحق المقدس الذي عهد به مواطنونا إلينا. وخياراتنا للتنمية قليلة ومحدودة ونرى أن العمل الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انتهاك لحقنا الإنساني الأساسي في التنمية وفي سعينا لتحقيق مستوى معيشة كريم لشعبنا.

إن سلامنا مهدد وديمقراطيتنا مقوضة. وثمة ظروف للصراع قهري في بلادي وفي المنطقة، ومع ذلك يُطلب منا تعزيز الأمم المتحدة للتدخل في الأزمات الوطنية بدلا من معالجة قضية التنمية.

وفي سياق عالم يتسم بالعمولة سرعان ما يصبح مفهوم السيادة من الأمور المعرضة للخطر. فلا يمكن لأمة تحترم نفسها أن تتخلى طواعية عن سيادتها من أجل التوهم بعالم أفضل، عندما تكون جميع المؤشرات الصادرة عن هذا

تحتاج العالم كله حيث يتطلع الإنسان العادي إلى آفاق أعلى وأرحب.

ونحن إذ نؤكد مرة أخرى إيماننا بالأمم المتحدة وبميثاقها، يراودنا الأمل مرة أخرى في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. إن ما يتهدد السلام لا ينبع بالضرورة من الحروب العسكرية. فهناك أشكال أخرى للحرب تُشن حاليا على الصغار والضعفاء وذوي الأوضاع الهشة.

وقد نبهنا في بيانات سابقة في هذه الجمعية، وفي بيان رئيس حكومتنا أمام مؤتمر قمة الألفية، إلى الظلم الواقع على سانت لوسيا وغيرها من البلدان المنتجة للموز في منطقة البحر الكاريبي من منظمة التجارة العالمية، برفضها نظام تسويق الموز في أوروبا لأنه يتعارض مع سياسة منظمة التجارة العالمية. وقد قضى ذلك الحكم على بلداننا باحتمالات الأهمياري الاقتصادي حيث تلقت القوة الباعثة على الاستقرار في اقتصادنا ضربة مميته.

ومنذ أصدرت منظمة التجارة العالمية هذا الحكم، الذي منحنا وقتا محمدا يفتقد إلى المنطق لإصلاح اقتصادنا، خسرنا ٥٠ في المائة من مردودنا من النقد الأجنبي، بينما نحول الآلاف من المزارعين إلى عاطلين عن العمل، وبيات الفقر والجريمة في تزايد. إلا أنه على الرغم من حالتنا الاقتصادية الملحة، فقد توقفت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتدعو سانت لوسيا الولايات المتحدة إلى استئناف المناقشات مع الاتحاد الأوروبي بخصوص وضع نظام جديد لتسويق الموز يكون مقبولا من الجميع، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاقتراح الكاريبي. ولكن ذلك حلم كاذب. فقد انزلت آمالنا فوق قشرة موز، نظرا لوجود صفقة محبة جديدة بين بريطانيا والولايات المتحدة.

وإننا كشعب يتسم بالقدرة على المرونة، نمضي على طريق تنويع اقتصاداتنا وبناء قطاع آخر للخدمات المالية.

ولا يمكن لسانت لوسيا أن تتحمس لقضايا أخرى قبل أن تصبح التنمية والمساواة في الاقتصاد العالمي من الأولويات. فانخفاض عوائدنا يضعف من قدرتنا على زيادة إسهامنا في حفظ السلام وسنبقى كذلك إلى أن تزداد مشاركتنا في الاقتصاد العالمي والاستفادة منه. فلا يمكن أن يعيش المرء بالحكم وحده أو بالسلام وحده. ويجب أن يحصل شعبنا على المساندة التي تمكنه من المشاركة في الحكم وفي حفظ السلم. ولذلك تتطلع سانت لوسيا بشغف إلى عقد مؤتمر حكومي دولي بشأن تمويل التنمية يناقش على نحو مستفيض قضايا التجارة والتمويل والمسائل النقدية في سياق العولمة وتحرير التجارة.

وما فتئت سانت لوسيا تشجع نهجا متكاملًا إزاء التنمية والمسائل العالمية. وعصر التكنولوجيا والتكامل الذي نعيش فيه ييسر الآن أكثر من أي وقت مضى نهجا متكاملًا لتقييم ومعالجة المسائل قيد النظر.

ولا نزال نرى أن عملية تمويل التنمية تمثل الصلة المفقودة والحاسمة في جدول أعمال التنمية بغية إيجاد حل مستدام وثابت لمشكلة الفقر والتهديدات التي يتعرض لها السلم. ونأمل أن تستعيد الأمم المتحدة من خلال هذه العملية دورها المشروع في التنمية، المناط بها بموجب الميثاق، وأن تعزز المشاركة الفعالة لجميع دولها الأعضاء في إدارة الاقتصاد العالمي والعولمة لصالح كافة شعوب العالم.

ويتمثل أكبر تهديد للسلم العالمي والديمقراطية في أوجه الخلل وعدم الإنصاف المنهجي في الاقتصاد العالمي والمؤسسات التي تحكمه. وهذه الحالة غير مستدامة وقد تؤدي إلى الانفجار. وفحوى العديد من البيانات التي ألقيت خلال مؤتمر قمة الألفية وفي هذه الدورة، تعزيز جهود حفظ السلام بالموارد والأفراد. ونحن ندرك تمامًا أن هناك حاجة لتحسين جهود حفظ السلام وجعلها أكثر فعالية ومع ذلك

العالم الجديد الشجاع هدامة وسلبية. وفيما يتصل بالتدخلات للمحافظة على السلم، يمكن للمرء أن يتخلى عن السيادة ليتجنب محرقة ولكنه بالتأكيد لن يسمح لبلدان غنية جشعة أن تغتصب تدفقات رأس المال في قطاع الخدمات المالية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ليلونغ (هايتي).

وفي الأسبوع الماضي، ومن خلال رؤساء دولنا وحكوماتنا، أكدنا من جديد ثقتنا بالأمم المتحدة، وميثاقها كركيزة أساسية لا غنى عنها لعالم أكثر سلمًا وازدهارًا وعدلاً. ويكتسي هذا التأكيد مغزى خاصا لدى الدول النامية الصغيرة مثل سانت لوسيا الدولة الصغيرة الحجم والقليلة الموارد، لحث المجتمع الدولي على أن يولي الاهتمام الواجب لشواغلنا ومصالحنا. ولقد وافقنا على أن نعهد للأمم المتحدة بضمن المساواة فيما بين الدول. ومما له أهمية بالغة بالنسبة لنا ألا تحجم الأمم المتحدة عن القيام بدورها في تعزيز الحوار الدولي وبناء توافق في الآراء حتى يمكن تناول شواغل جميع الدول الأعضاء ومصالحها على نحو مناسب ينعكس في عمل المنظمة. ولا نتوقع أن تعطى ثقتنا لتأثيرات أكثر قوة لتحديد مستقبلنا الجماعي. ولقد كررنا أنفسنا من جديد للتمسك بمبدأ المساواة بين الدول ونتوقع أن تتحقق هذه المساواة في التوجهات السياسية للأمم المتحدة بالتوازن في تمثيل مصالح الدول الأعضاء والمناطق.

وتدعو سانت لوسيا الأمم المتحدة إلى أن تضطلع بدورها الحقيقي والمركزي في التنمية وإدارة العولمة وتعزيز الديمقراطية والحكم السليم، وطنيا ودوليا، وأن تدافع عن الحق وتحمي الضعفاء من دولها الأعضاء في مواجهة الأقوياء والمهيمنين، وأن تسعى إلى تحقيق المساواة والعدالة للجميع. وينبغي أن تركز الأمم المتحدة على ذلك في الألفية الجديدة إذا ما أردنا القضاء على الفقر والتمتع بالسلام.

وعلى الأمم المتحدة أن تُظهر قيادتها للديمقراطية على الصعيد العالمي إن كان لنا أن نثق بهذا المبدأ أساساً للسلام والرخاء في الألفية الجديدة. ويجب أن تتمتع جميع الدول الأعضاء بالقدرة على الإسهام في أمور السلام والأمن والاقتصاد العالمي حتى تجعل للديمقراطية والحكم معنى حقيقياً.

وثمة تسليم عام بالرمزية الكامنة في الأمم المتحدة، ولكن دورنا في هذه الألفية يتمثل في إعادة بلورة أهدافها، وتحديد بؤرة تركيزها، وزيادة كفاءتها كأداة لإحداث التغيير والتنمية على صعيد العالم. غير أن هذا التغيير المؤسسي يجب أن يُستوحى وينطلق من تصميم متناسب من الدول الأعضاء على إعادة صنع مجتمعاتها. ولا تكفي في ذلك بلاغة أميننا العام ذي البصيرة النافذة، كوفي عنان، وما له من طاقة تأثيرية. بل يجب علينا بوصفنا الدول الأعضاء أن نأخذ في مهمة إعادة تشكيل المجتمعات، في إطار ثوابت مجتمعاتنا، لكي نواجه الأثر السلبي الناجم عن الانحطاط الخلقى، والجريمة، والمخدرات، والسلوك المعادي للمجتمع. فهذه هي المعايير التي يقاس بها المجتمع غير المتمدن.

ونواجه في إعادة صنع مجتمعاتنا العيوب الهيكلية المتمثلة في البطالة والامية وطغيان التزعة الاستهلاكية والمادية. فشابنا يقعون فريسة لعمليات الاستدراج عن طريق التلفاز الكابلي. وهم يلتهمون ثقافة وأسلوباً في الحياة يتعارضان مع نموهم الذاتي. ولا يدركون الصلة بين الكسب والإنفاق، فتنشأ لديهم شهية للاستحواذ على السلع الاستهلاكية المعمرة التي لا يمكن لقاعدتهم الاقتصادية تحملها بحال من الأحوال. ومن ثم يندفعون ممتلئين بالمطالب والآمال الناشئة التي لا يمكن أن تفي بها موارد الدولة ولا أخلاقيات العمل المهشة التي يتمتعون بها. وتتكون لديهم ثقافة نقدية تتلمس الأخطاء فلا تترك مجالاً لثقافة تقدر المحاسن. وتقف حكومات منطقة البحر الكاريبي متفرجة فيما يشبه العجز

إن التأكيدات والجهود المتساوية والالتزام بها لا يؤديان إلى معالجة التهديدات الحقيقية للسلام والأسباب الرئيسية للحرب. فالبلدان النامية مهددة بالحرمان المستمر وعدم الانصاف في الاقتصاد العالمي. وما لم تصحح أوجه الإجحاف والخلل هذه فإن حالات عدم الاستقرار والتهديد بالتدخل ستستمر دون معالجة أسبابها الحقيقية.

وبالمثل نستعرض الفكرة المألوفة للقضاء على الفقر بمعزل عن غيره من المشاكل، وتجاهل الطابع المعقد المتعددة الأوجه للفقر وأسبابه. بما في ذلك أوجه الإجحاف الاقتصادي العالمي. وهذا المظهر الكاذب لاسترضاء أشد الناس فقراً يخدع بعض الناس ولكنه لا يخدع جميع الفقراء في العالم. فالطابع الكلي للتنمية يسبق أي مسكن للقضاء على الفقر. وبدلاً من ذلك ينبغي أن يظهر التعاون الدولي من أجل التنمية، في تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الخارجية، وفي إلغاء الديون وفي المعاملة الخاصة والتفضيلية على أساس تعاقدية للبلدان النامية وفي الدعم المالي الكامن للبرامج الإنمائية للأمم المتحدة.

ولقد أكدنا من جديد التزامنا بتعزيز الديمقراطية مع التأكيد أيضاً على الديمقراطية على المستوى الوطني. والمشكلة الأساسية في تحقيق هذا الهدف واضحة، لأن الديمقراطية على المستوى الوطني يتهددها الافتقار إلى مستوى متكافئ من الديمقراطية على الصعيد العالمي. وشعوب العالم ورؤساؤه سيسخرون بحق من الدعوة إلى تحقيق الديمقراطية إذا لم يطبق هذا المبدأ بالتساوي في مجلس الأمن وفي مؤسسات بريتون وودز وفي منظمة التجارة العالمية، وهي المؤسسات الرئيسية التي تحكم في الوقت الراهن على التوالي شؤون السلم والأمن والاقتصاد في العالم.

إذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يفسر الإصرار على امتثال بلدان مثل كوبا لمبادئ الديمقراطية بينما يجري التنازل عن هذه المبادئ ذاتها ورفضها إذا وجد ذلك مريحا. وهذه المظالم والانتهاكات هي التي حولت الرأي العام العالمي إلى الوقوف إلى جانب كوبا، وهي البلد الكاربي المحصن، وجعلت من زعيمها فيديل كاسترو نموذجا حيا لروح شعبنا التي لا تنهزم، العازمة على تحقيق الانتصار على الشدائد والصعاب التي لا يمكن أن تصدق.

وستصبح إيجابيات إصلاح الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى ملاذا وحصنا للأمل بالنسبة للأمم التي أفزعته الأحداث التي تبدو فجأة خارج سيطرتها. وقد أشرت في بياني السابق أمام هذه المؤسسة العريقة إلى محنة أفريقيا. وأود أن أؤكد مجددا أنه بما أن أفريقيا شكلت آخر انطباعات عن القرن العشرين، فمن العدل المطالبة بأن تكون أول شواغل القرن الحادي والعشرين.

ويتعين في عملية إعادة التشكيل أن تسعى سانت لوسيا ومنطقة الكاربي لأن تصبحا عاملا حفازا للسلام في الحفل الدولي. ويجب أن نستعمل نفوذنا الجماعي في احتواء النزاعات الحدودية التي تنذر بالاحتكاك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربي. ويجب أيضا أن نحذر استيراد الصراعات إلى منطقتنا.

أما في حالة تايوان والصين، فمن الأمور الحيوية أن نتبع سبيل العمل من أجل التوصل إلى سياسة لصين واحدة بدلا من إذكاء العداوات التي تتسم بها العلاقة الراهنة بين هذين البلدين. وسيؤدي إيجاد حل مبكر للمأزق القائم بين تايوان والصين إلى تعزيز التضامن في صفوف العالم النامي.

وفي حالة أفريقيا، فقد تمتعت منطقة البحر الكاربي على الدوام بعلاقة تكافلية بشكل خاص مع أفريقيا. وعمل رجال من قبيل بادمور، و ك. ل. ر. جيمس، وإريك

إزاء هذه الظاهرة المتنامية التي تنذر بإفساد إيقاع النمو الاقتصادي المتوقع ويتولد عنها لون من السلوك غير المشروع الذي تعجز عن احتوائه الأساليب التقليدية في المحافظة على القانون والنظام.

وبينما تقلص العولمة القواعد الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها جزرنا، تتضاءل المعونة الدولية والثنائية. وبينما تنهواى الأيديولوجيات والمثل العليا أمام النفعية البراغمية، يتعري النسيج السياسي لهذه الأمم الوليدة. ولا يعود في مقدور عبارات الاحتواء والصبر أن توقف المد الفوضوي للثورة الشعبية. وستصادف الأمم الصغيرة تحارب خاصة بما مثل تجربة سياتل، دون أن يوجد حرس وطني لإنقاذها، ودون فلسفات داعمة لإيقاف هذا المد، اللهم إلا الإحصاءات الكئيبة عن الموارد الهابطة والآمال الصاعدة.

وقد أثارت الدول التي تحاول مجاهدة هذه المشاكل الاجتماعية حفيظة البلدان الكبيرة، وانتهى بها الأمر إلى العزلة وفرض الجزاءات عليها. فحربت بلدان مثل كوبا وليبيا وطأة الجزاءات الساحقة. ويجب على الأمم المتحدة أن تعيد النظر في استراتيجية فرض الجزاءات، وأن تتبكر سبلا أخرى لكفالة الامتثال ضمن إطار المجتمع الدولي. فكثيرا ما يتسم فرض الجزاءات بعدم الإنسانية، وعادة ما يجلب معه عواقب اقتصادية مدمرة ويعجز عن إحداث الأثر المقصود في البلدان المستهدفة. وينبغي أن يدرك المجتمع الدولي أن عمليات التدخل، والحظر، والجزاءات لا تصنع ديمقراطية.

ولا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تواصل تأييدها لفرض الجزاءات، نظرا لما يترتب عليها من معاناة للسكان المدنيين تفوق الوصف. ومن الأمور المدمرة إلى حد أبعد أنه كثيرا ما تجري الاستهانة بالإرادة العامة لهذه الجمعية وإغفالها حين يدعو توافق الآراء الدولي إلى إلغاء الجزاءات. فهل الديمقراطية مجرد اتجاه مريح؟

وفي نهاية هذا العام ستشهد الجمعية العامة الانتهاء من العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار. ويبقى هناك عمل كثير ينبغي القيام به حتى تنجح الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها القانونية بكفالة المساواة السياسية الكاملة والمطلقة لشعوب الأراضي المعنية. ويجب أن يبقى هذا المبدأ الموجه للمجتمع الدولي. وكون أغلبية الأقاليم المتبقية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي جزرا صغيرة لا يعني أن تقرير مصير شعوبها أقل أهمية من الأقاليم الأولى التي نالت سيادتها. وعلينا أن نقاوم جميع المحاولات الرامية إلى إضفاء الشرعية على الترتيبات الحالية الاستعمارية الجائرة التي لا تنص على مساواة سياسية كاملة ومطلقة. ولذا فسانت لوسيا تؤيد تماما إعلان عقد ثان للقضاء على الاستعمار، وتطالب الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وبالنسبة لمبادرة حكومة كندا فقد بدأت مناقشة في محفل منظمة الدول الأمريكية بشأن موضوع الأمن العالمي للإنسان. وتشعر الدول النامية، ولا سيما الدول الصغيرة النامية، بالارتياح إزاء وخز ضمير العالم قد أدى إلى التركيز على أمن العالم أجمع - العالم أجمع. وبنغمة تتصف بالتعارض تركز الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها الآن على شبكة القذائف الدفاعية الوطنية التي ترمي إلى حماية الولايات المتحدة من الهجمات بالقذائف. وفي هذا المنعطف الاستراتيجي في الألفية الجديدة، وقادة العالم يغذون بنشاط ثقافة للسلام ونزع السلاح، يسير هذا العمل في عكس اتجاه مسار المصالحة ونزع السلاح النووي الشامل. وهذا التشديد السيئ القصير القطر على حماية دولة واحدة وشعب واحد قد يوجب انتشار التفجيرات النووية للحماية الذاتية بما يقضي بالفعل على الثقة الهشة في الأمل في أن يتحقق أمن الإنسان على الساحة العالمية.

ويليامز، والسير آرثر لويس، ووالتر رودني جميعا مهمة إلى جانب قادة أفارقة من أمثال نكروماه، ونيريري، وسيكوتوري، وليوبولد سنغور من أجل تحقيق الحلم النهائي المتمثل في وحدة أفريقيا وتحررها من ربقة الفقر والمرض والاستغلال. ويجب أن يستمر هذا التقليد النبيل. ومرة أخرى، تدعو سانت لوسيا زملاءها في الجماعة الكاريبية إلى دراسة إمكانية الحصول على مركز المراقب في منظمة الوحدة الأفريقية.

وتواجه شعوب القارة الأفريقية تفشي مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب الذي ينذر بالقضاء على جزء كبير من سكان القارة برمتها. غير أن أفريقيا ليست وحدها التي تشعر بتأثير مرض الإيدز المدمر. فالعالم يواجه اليوم أكبر أزمة صحية في تاريخ البشرية. ويمكن لآثار هذا المرض أن تمز دعائم الديمقراطيات الهشة والتقدم الاقتصادي في كل من العالم المتقدم النمو والنامي على حد سواء.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس كلينتون من أجل استحداث صندوق استئماني للإيدز في أفريقيا وبالتعهد بتقديم بليون من دولارات الولايات المتحدة لمكافحة الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونرحب أيضا باضطلاع كوبا بإيفاد ثلاثة آلاف طبيب كوبي إلى أفريقيا. بيد أنه ينبغي للأمم المتحدة، بالنظر إلى طابع هذا المرض الذي يتجاوز الحدود الوطنية، أن تستعين بمؤسساتها على بدء تحرك يرمي إلى استئصال هذا البلاء بشكل تام. وإذا أريد للعالم أن ينجو من ويلات هذا البلاء فعلى ألا نكتفي بالتعهد بتقديم الموارد المالية للبحث والتطوير في مجال العقاقير الطبية، بل أن نجعل تلك العقاقير متوفرة وبأسعار معقولة، وأن نواصل أيضا توعية المجتمع الدولي بالتدابير الوقائية.

السيد غودانا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بتهنئة الرئيس، باسم وفدي، على انتخابه بالإجماع لرئاسة أعمال الدورة العادية الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وإنني لعللى يقين من أن قيادته المتمكنة وخبرته الدبلوماسية الواسعة ستوجهان أعمال هذه الدورة للجمعية العامة نحو نتيجتها المأمولة. وأود أن أعرب أيضا عن امتنان وفدي لسلفه، الوزير ثيو - بن غوريراب، ممثل ناميبيا، على أسلوبه القدير في رئاسة أعمال دورتنا الماضية. وأشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي ينال التزامه بتغيير شكل الأمم المتحدة لمواكبة تحديات الألفية الجديدة واحترام وإعجاب الكثيرين. وأشيد به بصورة خاصة لأثرته وتفانيه في سبيل الواجب، وأشجعه على مواصلة خدمة المجتمع الدولي بالحماس نفسه.

إن انتشار الصراعات في أفريقيا يظل يشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن والاستقرار. فلقد كانت للصراعات آثار سلبية على القدرة الإنتاجية للقارة، وتظل تقوض الجهود الرامية إلى تحسين مستويات معيشة شعوبنا. كما أنها ألحقت دمارا هائلا وخسائر فادحة في الأرواح وحولت الملايين إلى لاجئين ومشردين وأدت إلى تفاقم المجاعات في مناطق مثل جنوب السودان والقرن الأفريقي.

وأفريقيا تسلم بالدور الرئيسي للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين. وتسلم أيضا بضرورة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجالي حفظ السلام وصنع السلام. فقد أثمرت تلك الجهود نتائج إيجابية في بعض البلدان. غير أن هناك بلدانا أخرى، كجمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا، كان تحرك الأمم المتحدة فيها بطيئا.

وسجلت مبادرات إقليمية إيجابية في مجال وقف الاعتداءات المسلحة بين إثيوبيا وإريتريا، برعاية منظمة الوحدة الأفريقية. فنحن نشيد بالنضج الذي تحلى به

فليس هناك عالم يجب أن يهزم، وإنما عالم يجب إعادة إنشائه. ولا بد أن يقوم بعث الحياة في الأمم المتحدة على أساس الاحترام المتبادل بين الأغنياء والفقراء، والاحترام المتبادل بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة. ونحن مع صغر حجمنا وقنوطنا الذي تبدو عليه جزرنا نتمسك تمسكا شديدا بالمبادئ التي توجه عمليات الأمم المتحدة.

ونحن نطعن فيما تقوم به الدول المتقدمة النمو من تركيز الأمم المتحدة على حفظ السلام والمساعدة الإنسانية. وسانت لوسيا توضح بجلاء وبملا لا لبس فيه أن تركيز الأمم المتحدة ينبغي أن ينصب على التنمية باعتبارها أداة حاسمة للقضاء على الفقر والحرب.

ولن تفيد ملهاة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار في أن تثبتنا عن مبدأ قدرة الأول على السداد. وينبغي أن يحدد أي كونغرس جدول أنصبة الأمم المتحدة، وينبغي ألا تفرض أي شروط لسداد المتأخرات والوفاء بالالتزامات تجاه هذه المنظمة.

إن الخراف الجائعة تتطلع إلى أعلى ولا تجدد غذاء. والذئب تجري مسعورة وتسمن على جوعها، وتدور الدائرة بهذا الشكل الجائر. فالواجب ألا تطرف عين المنظمة في تصميمها للألفية على القضاء على الجائحة.

”وهكذا آتيكم من معركة الزمن الثقيلة

مسلحا بإحباطات الماضي

ومعاناة اليوم وأحلام الغد

وقد أموت في النضال

ولكن لا تتركونا تتخلى عن غد آخر“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو معالي الأوناربل بونايا أدهي غودانا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية كينيا.

وكان من المتوقع منذ وقت طويل أن يجري المؤتمر مفاوضات جادة لعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومعاهدة بشأن نزع السلاح النووي. وقد حثت هذه الجمعية مؤتمر نزع السلاح، في قرارات مختلفة، على إجراء هذه المفاوضات. ومثال ذلك أن الجمعية العامة اتخذت خلال دورتها الخامسة والخمسين أربعة قرارات دعت المؤتمر فيها، ضمن جملة أمور، إلى أن يعمل بشكل جاد.

ويرجع عدم إحراز التقدم في المؤتمر إلى مقاومة الدول الأساسية الحائزة للأسلحة النووية الدخول في مفاوضات بنية حسنة، رغم التزامها المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما زلنا نتوقع أن تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها بشأن نزع سلاحها النووي بشكل حقيقي، وهو ما التزمت به من جديد في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للأطراف في المعاهدة. إن فشل مؤتمر نزع السلاح سيبحث بإشارة خاطئة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وقد يشجع الدول ذات الطموحات النووية على الانضمام إلى هذا النادي. فبعد نهاية الحرب الباردة لم يعد هناك مبرر للحفاظ على الترسانات النووية، إن كان هناك مبرر أصلا. وكينيا تدعو الدول النووية إلى الحفاظ على الفضاء كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

ومما يثير قلق كينيا البالغ المشكلة الأمنية الخطيرة التي يمثلها الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي آذار/مارس من هذا العام استضيفنا مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي المعني بالانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والمؤتمر، الذي شاركت فيه ١٠ دول من المنطقة، اعتمد إعلان نيروبي الذي يدعو إلى تعميق التعاون وتشاطر المعلومات بين المسؤولين عن تطبيق القانون ومراقبة الحدود في دول المنطقة وكذلك إلى تعزيز و/أو اعتماد قوانين وطنية وآليات للرقابة تحكم

الطرفان. ونحث طرفي الصراع على التقيد بوقف إطلاق النار مع العمل في الوقت نفسه من أجل التوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية نهائية لذلك النزاع. ونحث الأمم المتحدة على التصرف بسرعة لتنهض بواجبها على طول الحدود المشتركة بين البلدين.

إن إنشاء جمعية وطنية انتقالية في الشهر الماضي وانتخاب رئيس لجمهورية الصومال، كان في الواقع مناسبة هامة جدا. وأني أشيد بالرئيس اسماعيل عمر غيله، رئيس جيبوتي على جهود الوساطة التي بذلها وعلى التزامه الأكيد بقضية السلام في الصومال. وأطالب المجتمع الدولي بأن يواصل تقديم الدعم والمساعدة الإنسانية إلى الأمة الصومالية. كما أرجو أن ينهي الاتفاق المبرم مؤخرا بشأن بوروندي حربا أهلية دامت سبع سنين، وأن يمكن شعب ذلك البلد من إعادة توجيه جهوده صوب التعمير والتنمية.

والتجربة المؤسفة الأخيرة في سيراليون تدعو إلى استعراض عمليات حفظ السلام وبخاصة فيما يتعلق بسلامة القوات ومهامها وانتشارها. وكينيا تؤيد المبادرة الأخيرة التي تهدف إلى الحد من الاتجار غير المشروع بالماس الذي يوجب ويدم الصراعات في أفريقيا. وكينيا ترحب بالقرار الذي اتخذته مجلس الأمن بشأن إصدار تفويض بإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين عن الفضائع التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية في سيراليون. وهذا ينبغي أن يشكل إشارة إلى الثوار في هذا البلد وخارجه بأن المجتمع الدولي لن يتسامح تجاه الأعمال التي تُرتكب ضد الإنسانية.

نتنقل إلى نزع السلاح والأمن الدولي ونعرب عن خيبة أملنا من أن مؤتمر نزع السلاح لم يقد بأي عمل هام للسنة المتتالية الثانية. وهذه الحالة مزعجة على وجه الخصوص، حيث أن هذا المؤتمر هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض في مجال نزع السلاح.

العام بالحقوق والحريات المطبقة. وفي هذا الصدد، أعدت الحكومة مشروع قانون بإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان لرصد وحماية حقوق الإنسان. وهذه اللجنة ستقدم أيضا المشورة إلى الحكومة فيما يتعلق بالتزاماتها الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وخلال الدورة الأخيرة للجمعية، أُنيت على المفوضة السامية لشؤون حقوق الإنسان لاعتمادها نهجا فعالا في مجال قضايا حقوق الإنسان. ونحن نواصل التأكيد على أن من الضروري أن تعالج حقوق الإنسان في سياق عالمي من خلال نهج يقوم على الحوار. وبهذه الطريقة سنتوصل إلى زيادة القبول بحقوق الإنسان واحترامها.

ومما يثير قلقنا البالغ أيضا الزيادة في الشبكات عبر الوطنية للجريمة والمخدرات وغسل الأموال والإرهاب. وما زالت الآثار المترتبة على الهجوم الإرهابي بالقنابل في آب/أغسطس ١٩٩٨ في نيروبي واضحة بالنسبة لاقتصادنا ولحياة الكينيين، وقد اتخذنا تدابير لاحتواء هذا الخطر بإنشاء وحدات شرطة خاصة وفرض قيود صارمة على الحركة على الحدود ونقاط الدخول الأخرى إلى الوطن. ونتعاون أيضا مع وكالات الأمن الدولية من قبيل الشرطة الدولية (انتربول). كما وقّعنا على معاهدات لتسليم المجرمين مع عدد من الدول. وإننا ندعو إلى بذل جهود متضافرة لاعتماد تدابير دولية فعالة للقضاء على الروابط المتعاظمة والخطيرة بين الجماعات الإرهابية والمتجرين بالمخدرات وجماعات المجرمين المسلحين. ومن غير الممكن أن ننجح في مكافحة الإرهاب إذا لم تتعاون البلدان في تعقب الإرهابيين المطلوبين من العدالة والقبض عليهم.

وكينيا تؤيد المبادرة بشأن إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من

حيازة المدنيين للأسلحة، ويحث البلدان المصدرة على تقييد التعامل بالأسلحة من خلال إخضاعها لنظام ترخيص صارم. ويشكل مؤتمر نيروبي مبادرة هامة. وتقوم كينيا بتنظيم اجتماع للمتابعة في وقت لاحق من هذا العام.

وبنفس هذه الروح أود أن أعرب عن دعمنا الكامل للمؤتمر الدولي المعني بالانحجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه، المقرر عقده في ٢٠٠١. ونأمل أن يعالج ذلك المؤتمر بشكل واف شواغلنا.

ومن عواقب الصراعات الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الهجرة الجماعية للاجئين عبر الحدود. وما زالت كينيا تستضيف عددا كبيرا من أولئك اللاجئين. وهو ما يشكل ضغوطا كبيرة على مواردنا الوطنية القليلة.

ويسعدني أن أحيطكم علما بأن الحكومة الكينية على شك أن تستكمل مشروع قانون اللاجئين لعام ٢٠٠٠ لأغراض معالجة ظاهرة اللاجئين، ومشروع القانون جاء نتيجة للجهود المشتركة التي بذلتها حكومة كينيا ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وهو سيوفر للاجئين إطارا قانونيا أفضل يعيشون ويمارسون فيه حقوقهم. وكينيا تود إنهاء التباين في معاملة اللاجئين على الساحة العالمية. ونلاحظ بقلق عدم الاتساق المثير للدهشة للاستجابات لمشكلة اللاجئين في مناطق أخرى من العالم بالمقارنة بالاستجابات لهذه المشكلة في أفريقيا. ونأمل أن يستجيب المجتمع الدولي في المستقبل لأزمات اللاجئين في جميع المناطق بالعالم بشكل منصف ومتسق.

ومن بين البنود الوطيدة الجذور في جدول أعمال الأمم المتحدة، النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي كينيا، تتجه الجهود التي تبذلها الحكومة إلى تعميق الوعي

والتدابير السابقة الذكر تشكل جزءاً من استراتيجية الحكومة الكينية في مجال استعادة النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. والإصلاحات الاقتصادية اكتسبت زخماً ومن المتوقع أن تؤدي إلى تقدم متزايد في نصيب الفرد الحقيقي من النمو. وفي الوقت الحاضر، تواجه البلاد جفافاً حاداً - أسوأ موجة جفاف في تاريخ البلاد. وهذا الجفاف بدأ يترك آثاراً سلبية على اقتصادنا. ونحن نقدر المساعدة التي تلقيناها حتى الآن من المجتمع الدولي ونرجو مواصلة دعمنا لتتمكن من معالجة هذه الحالة.

وتطرح العولمة تحديات هائلة بالنسبة للبلدان النامية وبلادنا ليست مستثناة. وكينيا ترحب بالمبادرات التي توفر الحماية للدول الضعيفة من الآثار غير المؤاتية للعولمة. وقدرة البلدان الأفريقية على المشاركة بشكل فعال في أعمال منظمة التجارة العالمية وعلى ممارسة ما توفره لها من حقوق وعلى الوفاء بالتزاماتها تجاهها إنما تشكل أحد العناصر الحاسمة الهامة فيما يتعلق باندماجها في النظام التجاري الدولي. ومما يثير قلق وفدي التزعة الحمائية المتعاضمة التي تتجلى في المحاولات المضطحة بها في مجال دعم قيام جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف داخل إطار منظمة التجارة العالمية. وكينيا تعارض بشدة استحداث حواجز حمائية جديدة على التجارة متكررة في زي معايير للعمل والصحة والبيئة.

وفي الوقت ذاته، نحث على تنفيذ أحكام خاصة ومتميزة فيما يتعلق بالبلدان النامية وأقل البلدان نمواً بسبب انخفاض مستويات تصنيعها والطبيعة الهشة لاقتصاداتها.

وتطرح العولمة المتزايدة للأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية تحديات جديدة لتعبئة الموارد الكافية. وتشارك كينيا في قلق البلدان النامية إزاء الانخفاض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية وانخفاض التدفق الحر للاستثمار الأجنبي

المجالات ذات الصلة. ونشدد على ضرورة أن يظل النهوض بالتنمية إحدى الأولويات الأساسية للمنظمة.

وينبغي التعجيل بعملية إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنظيم أعماله طيلة السنة وإعادة تعزيز الدور الذي يضطلع به في مجال توجيه السياسات العامة للبرامج والصناديق الإنمائية التشغيلية.

وكينيا تؤيد تنفيذ السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية بغية سد الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء. ووفدي يحث الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على كفالة تسهيل قيام تعاون دولي متعدد الأطراف أكثر قوة وإنصافاً لأغراض التنمية بهدف معالجة المشاكل المتزايدة في مجال التنمية الاقتصادية.

ونحن جميعاً على وعي بمهمة القضاء على الفقر المثيرة التي تتماشى مع الأهداف والاستراتيجيات المتفق عليها في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومع النتائج التي توصل إليها مؤتمر قمة الألفية. وكينيا تؤيد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وتواصل تنفيذهما. ويتجلى هذا الالتزام في عزم حكومتنا على إرساء سياسة قوية وإطار مؤسسي لتبسيط جدول أعمال القضاء على الفقر. وتشكل صياغة الخطة الوطنية للقضاء على الفقر خطوة في اتجاه تركيز السياسات الوطنية والأولويات المتصلة بالعمليات على الفقراء وكذلك على توفير بيئة تمكنهم من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفضلاً عن ذلك، استحدثت حكومة كينيا ورقة تتضمن استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر أعدت بالتشاور بين كل من يهمهم الأمر. وتتضمن ورقة الاستراتيجية هذه التدابير اللازمة لتحسين الأداء الاقتصادي مع تحديدها الأعمال الأساسية اللازمة للحد من انتشار الفقر.

النامية الذين حضروا قمة أوكيناوا لمجموعة الدول الثماني بشأن أثر عبء الديون على جهود تخفيف حدة الفقر. فتسديد الديون في أفريقيا جنوب الصحراء يأتي على حساب الصحة والتعليم والخدمات الضرورية الأخرى. وتحت كينيا الدائنين على احترام وعودهم بالتنازل عن الديون وزيادة دعم ميزان المدفوعات للبلدان النامية.

وتعلق كينيا أهمية خاصة على التعاون بين الجنوب والجنوب. واعترافا بالدور الهام للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية، نواصل بنشاط متابعة التكامل الاقتصادي مع البلدان في منطقتنا الفرعية. وإن العلاقة بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية يُنظر إليها في إطار الاتحاد الاقتصادي الأفريقي الذي تدعمه كينيا تماما.

وإن المؤسسات التي أنشئت في عام ١٩٤٥ تحتاج إلى تجديد. لقد تغير منظر العالم السياسي والاقتصادي والأمني، ولذلك يجب على هذه المؤسسات أن تتغير. ويجب أن تصبح الأمم المتحدة منظمة عالمية حقا وديمقراطية وممثلة للمصالح المتنوعة الكثيرة. وينبغي أن تعبر أجهزتها عن هذا التنوع الثري، بتمثيل فعال ومشاركة على جميع مستويات صنع القرار. ويتعين على الجمعية العامة أن تؤكد دورها ضمن المنظمة. كما يجب على مجلس الأمن أن يعبر عن مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف وحقائق عصرنا. وتسعى كينيا إلى تخصيص مقاعد في مجلس الأمن لأفريقيا تشغلها البلدان الأفريقية على أساس دوري، وعلى قدم المساواة بالمقاعد الدائمة الموجودة. كما حان الوقت لتحويل المؤسسات التي تعالج قضايا أخرى، إذا أردنا أن نبعث الحيوية في الأمم المتحدة ونزيد كفاءتها وفعاليتها، على النحو المطلوب في إعلان الألفية.

وتقدّر كينيا زيادة الاستفادة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. بيد أننا غير راضين عن مستوى الاهتمام

المباشر إلى البلدان النامية. وإن الاستثمارات في الأسهم والسندات التي تميل إلى التقلب ولا يمكن التنبؤ بها، على نحو ما جرى أثناء الأزمة المالية في عام ١٩٩٧، تشكل مصدرا لانعدام الاستقرار المالي. ونحن ندعم إنشاء هيكل مالي دولي جديد لنظام مالي أكثر استقرارا. وتطرح البيئة السوقية العالمية تحديات ضخمة، وهناك حاجة ملحة لسياسات دولية داعمة تكفل التشغيل الفعال للنظام المالي.

ويرتبط ببطء التقدم في تحقيق أفريقيا للنمو الاقتصادي المستدام بالفشل في تعبئة الموارد. وتفاقم ذلك بسبب الصراعات الداخلية وانتشار الأمراض مثل الملاريا ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي لها في حد ذاتها علاقة سببية بالفقر والحرمان. ويتابع بلدي بحماس، بالتعاون مع الوكالات الدولية، البحوث العلمية لإيجاد علاج للملاريا ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يدعم جهودنا البحثية لإيجاد علاج لهذه الأمراض، التي لا تزال تسحق الملايين. وتود كينيا أن تؤكد على ضرورة ضمان الحصول المسر على العقاقير الموجودة للمصابين بالفعل.

ولما كانت تكنولوجيا المعلومات من الضرورات الهامة للتنمية، فينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توجه مواردها إلى تعجيل تنمية تكنولوجيا المعلومات في أفريقيا. وفي هذا الصدد ترحب كينيا بمبادرة ميثاق أوكيناوا لمجموعة الدول الثماني، وتتطلع إلى تنفيذ أهدافه.

ويشير وفدي إلى الالتزام الذي قطعته مجموعة الدول الثماني للإسراع بخطوات تنفيذ المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تمشيا مع الأهداف المتفق عليها في قمة كولونيا. ومع ذلك فإن المبادرة تعاني من نقص الالتزام بالتنفيذ وينبغي مراجعتها بقصد الإسراع بتنفيذها. ونحن نشرك في نواحي القلق التي أعرب عنها القادة من البلدان

للمشاريع الهامة التي تنتظرنا: أولاً، إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ثانياً، توسيع الاتحاد. وهو أمر ذو أهمية كبرى ومسؤولية تاريخية. إن وجود اتحاد موسع سوف يدعم الاستقرار والرخاء الأوروبيين. والنمسا، بوصفها بلداً في قلب أوروبا، ستدعم بالكامل عملية التوسيع، وتعجل، من أجل مصالحها هي، تلك العملية.

ونظراً لأن دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين هذه تتفق مع نهاية الألفية، فينبغي لنا أن نجري فحصاً أوسع للعالم اليوم. وينبغي لنا أن نصمم سياسات ذات طابع طويل الأجل. كما ينبغي لنا دائماً أن نتغلب على التناقضات عندما نشترك في السياسات اليومية وعندما نستجيب بسرعة للأزمات من ناحية ونعالج التنمية المجتمعية المستدامة من ناحية أخرى. ويترتب على عدد كبير من قراراتنا المتخذة اليوم آثار هامة لمستقبل بدائلنا السياسية. وسوف يتعين على الأجيال المقبلة أن تتحمل التكاليف، وسوف تتمتع بمناافع سياستها.

وفي هذا السياق أود أن أقدم التحية إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على استبصاره وقيادته. إن تقريره المتعلق بالألفية يتضمن تحليلاً متوازناً للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، ويقدم توصيات ملموسة وبارعة وحكيمة. وترحب النمسا بخريطة طريق المستقبل الذي ستسير عليه أنشطة الأمم المتحدة وسوف تتبع مبادئها التوجيهية.

وزيادة على ذلك، تدعم النمسا مبادرة الأمين العام التي جاءت في أنسب وقت بالتكليف باستعراض شامل لعمليات حفظ السلام من جميع جوانبها. ونظراً لأن البيئة اللازمة لعمليات السلام المعقدة أصبحت أكثر تحدياً من ذي قبل، فإن النمسا، بوصفها من كبار المساهمين بالقوات، ترحب بالتقرير وبالتوصيات التي استمدها فريق الخبراء بقيادة السيد إبراهيمي. ونحن مستعدون لدعم تنفيذها.

بقضايا البيئة والمستوطنات البشرية. وهناك قدرة ضخمة غير مستغلة بالكامل بين مكاتب نيروبي. وينبغي ملاحظة أن إعلان نيروبي، الذي اعتمده الدول الأعضاء في شباط/فبراير ١٩٩٧، أعلن أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الهيئة الرئيسية في ميدان البيئة. وهكذا فإن كينيا تعارض تماماً إقامة مؤسسات جديدة ذات اهتمامات مماثلة، وتناشد المجتمع الدولي تعزيز دور برنامج البيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في نيروبي.

ختاماً ترحب كينيا بحرارة بروح إعلان الألفية، وتتعهد ببذل مساهمتها المتواضعة في الخدمة العامة لأسرة أسعد من الأمم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي معالي السيدة بنيتا فيريرو - فالدرنر، وزيرة الخارجية الاتحادية في النمسا.

السيدة فيريرو - فالدرنر (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن مدى ارتياحي إزاء قرار هذا الأسبوع الذي اتخذته شركاؤنا الـ ١٤ في الاتحاد الأوروبي برفع التدابير المفروضة بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ضد النمسا. ويعد هذا انتصاراً للمنطق، كما أنه انتصار لأوروبا. وفي الأشهر السبعة والنصف الماضية، ويجب أن أقول إنها كانت عصيبة جداً، وقفت الأمم المتحدة بجانبنا. وتعزز النمسا بهذا الدعم. فقد كانت للأمم المتحدة ثقة بالتزامنا الثابت بالمعايير والقيم العالمية. وقد خلص تقرير "الحكام الثلاثة"، مارتي اهتيساري، ومارسيلينو أوريغيا، ويوخيم فرووين إلى نفس النتيجة. وستواصل النمسا دورها بوصفها دولة عضواً بالأمم المتحدة نشطة ويعتمد عليها وبنائة.

وتتوقع النمسا أن تستأنف بالكامل أعمالها الرسمية وغير الرسمية في الاتحاد الأوروبي. وهذا أمر حاسم تماماً نظراً

في جورجيا وفي مولدوفا - وهما صراعان قلما يحظيان باهتمام الرأي العام الأوسع، ولكنهما مع ذلك يزعزان الاستقرار في المنطقة وفيما وراءها. وخلال تنقلاتي الكثيرة بوصفي الرئيسة الحالية، أود أن أعمل على زيادة الوعي السياسي بالصراعات التي لم تُحل وبالصراعات المحتملة والمخاطر الأمنية. ولا تزال حالة الصراع في الشيشان في انتظار الحل وهي تشكل مصدر قلق بالغ.

واسمحوا لي أن أذكر إنجازا في المجال المؤسسي. فقد اتخذت خطوة هامة في زيادة قدرة منظمة الأمن والتعاون على إدارة الأزمات المدنية، بإنشاء برنامج أفرقة خبراء المساعدة السريعة والتعاون الذي من شأنه أن يسرع بنشر الخبراء المدنيين ذوي التدريب العالي في الميدان.

وما هي التحديات المحددة التي تواجهها منظمة الأمن والتعاون حاليا في منع الصراعات وتسويتها وإدارتها؟ إن عمل منظمة الأمن والتعاون في جنوب شرقي أوروبا يركز بوجه خاص على تعزيز الديمقراطية، والإنعاش بعد الصراع، وحكم القانون والمجتمع المدني. وإن تشجيع الانتخابات الحرة والعدالة يؤدي دورا أساسيا في تحقيق هذه الأهداف. وتضطلع المنظمة بمهمة تنظيم الانتخابات المحلية في كوسوفو في نهاية تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، وبعد أسبوعين فقط منها، ستضطلع بإجراء انتخابات عامة في البوسنة والهرسك. وفي كوسوفو، كانت منظمة الأمن والتعاون مشاركة في المهمة المعقدة المتمثلة في التسجيل المدني والانتخابي، الذي أسفر عن تسجيل أكثر من مليون شخص. وألاحظ مع الأسف أن صرب كوسوفو لم يشاركوا في عملية التسجيل وأن بلغراد لم تسمح بتسجيل صرب كوسوفو في صربيا. ولكن منظمة الأمن والتعاون ستواصل جهودها لتحقيق المشاركة الفعالة من صرب كوسوفو في الحياة السياسية الديمقراطية. ولن يغيب عن نظرنا هدفنا المشترك المتمثل في جعل كوسوفو متعددة الأعراق.

وبوصفي الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أود أن أذكر بإيجاز عددا من الإنجازات الرئيسية للمنظمة في هذه السنة. إن منظمة الأمن والتعاون تعمل بوصفها المحفل الرئيسي للإنذار المبكر، ومنع الصراع، وإدارة الأزمات، والإنعاش بعد الصراع في منطقتي. وفي هذه السنة سنحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لوثيقة هلسنكي الختامية. وهذه الوثيقة التاريخية فعلا استهلت عملية هلسنكي، التي لا تزال نستمد منها دروسا صالحة لجهودنا المشتركة في سبيل تحقيق "الحرية من الخوف" إذا ما استعرتنا هذه الفكرة الحية من تقرير الأمين العام (A/54/2000، الفقرة ٦٥). واستتباب الأمن والاستقرار من خلال التعاون والحماية الفعالة لحقوق الإنسان في داخل كل بلد لهما تأثير مباشر على السلم والأمن الدوليين. وقد أكد ميثاق الأمن الأوروبي الذي اعتمده الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون السنة الماضية في اسطنبول من جديد على الأهمية الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمعات المدنية القوية.

وبرهنت منظمة الأمن والتعاون على أنها مؤسسة مرنة، تكيف نفسها مع التغيرات الواسعة في الساحة السياسية الأوروبية بعد سقوط "الستار الحديدي"، وتطورت خلال العقد الماضي إلى منظمة نابضة بالحياة ذات شبكة مؤلفة مما لا يقل عن ٢٠ عملية ميدانية.

ولم نحقق نتائج ملموسة في جهودنا المتواصلة للسلم والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا ووسط آسيا، التي سأعرض إليها بالتفصيل لاحقا فحسب، ولكن أيضا في أجزاء أخرى من منطقة منظمة الأمن والتعاون. وفيما يتعلق بمنع الصراع، أود أن أنوه بنجاح بعثة منظمة الأمن والتعاون للمراقبة على الحدود بين جورجيا وجمهورية الشيشان في الاتحاد الروسي. ويمكننا أيضا أن نسجل بعض التطورات الإيجابية المتعلقة بالتسوية السياسية لـ "الصراعين المحمدين"

المنظمة والإرهاب، الذي سيُعقد في طشقند في ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ليس سوى مثال واحد فقط.

ولا يسعني إلا أن أشدد من جديد على أهمية البُعد الإنساني في عمل منظمة الأمن والتعاون. وقد ركزنا خلال هذه السنة عملنا على عدد من الوجوه البغيضة للاضطرابات المدنية، مثل الأطفال في الصراع المسلح، وانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بالبشر، وخاصة بالنساء والفتيات. وفي هذا السياق أود أن أسلط الضوء على أنه تم مؤخرا اعتماد خطة عمل شاملة للمسائل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين، وهذه الخطة سترشد المنظمة في التزامها بتعزيز المساواة بين النساء والرجال وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في المنطقة.

وإذا ما قمنا بتحليل التغيرات العميقة التي حدثت في الماضي القريب للاحظنا أن المواطن الفرد أصبح يحظى بالاهتمام، لا كعنصر فاعل في مجتمعاتنا الديمقراطية، له مسؤوليات متزايدة فيما يتعلق باستدامة تميّتنا اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا فحسب، ولكن أيضا كضحية للتهديدات الأمنية الجديدة.

ويجدر بالملاحظة أن الأمم المتحدة، ومجموعة الثمانية ومنظمة الأمن والتعاون ظلت تحرك على نحو متزايد العمل ضد الإرهاب، وإساءة استعمال المخدرات والجريمة، إلى مقدمة جدول أعمالها. ويسرني أن أشير إلى أن المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي عُقدت بمقر الأمم المتحدة في فيينا خلال السنتين الماضيتين، أدت إلى نتيجة ناجحة خلال هذا الصيف. ونحن واثقون من أن البروتوكولات الإضافية الثلاثة - المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريبهم وكذلك بالاتجار بالأسلحة النارية - ستُبرم في هذا الخريف. والنساء، على كل حال، ستعمل جاهدة من أجل بدء سريان هذه الصكوك القانونية الهامة وتنفيذها سريعا. ويسرنا أن يعمل مركز الأمم المتحدة لمنع

تمثل كوسوفو نموذجا ممتازا لجودة التعاون الجديدة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كعنصر متميز في داخل الإطار العام لإدارة الأمم المتحدة المؤقتة.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في رئاسة النمسا لمنظمة الأمن والتعاون في إيلاء اهتمام متكافئ للصراعات الحالية، الطويلة الأمد في أغلب الأحيان، وكذلك للمخاطر الأمنية المحتملة. ومواصلة لهذه السياسة، نؤيد هدف منظمة الأمن والتعاون المحدد بإنشاء مجال أمني مشترك. وهذا يتضمن تركيزا قويا على منطقة القوقاز وعلى وسط آسيا. وتسهم المنظمة إسهاما فعالا في تخفيف حدة معاناة السكان المدنيين في هذه المنطقة، وفي دعم الحوار السياسي بين الأطراف المتحاربة ومراقبة ترتيبات ما بعد الصراع بواسطة بعثات للمراقبة.

منع الصراع عنصر أساسي في عمل منظمة الأمن والتعاون في منطقة وسط آسيا. وخلال آخر زيارتي إلى المنطقة، حصلت على انطباع مباشر عن مشاكلها الأمنية. فبالإضافة إلى الآثار المزعزعة للاستقرار الناتجة عن الحالة المخوفة بالمخاطر في أفغانستان، تواجه منطقة وسط آسيا تهديدات عبر وطنية متعددة مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وتدهور البيئة، وكذلك التطرف العنيف والأصولية الدينية.

ومنظمة الأمن والتعاون في مركز جيد لدعم دول وسط آسيا في جهودها المشتركة للتعامل بفعالية مع هذه التحديات المتعددة التي تواجه أمنها. وهي تعمل كعنصر سياسي حفاز يدعم جهود الجهات الفاعلة الدولية المتخصصة الأخرى. والمؤتمر الدولي، الذي تشترك في الإعداد له منظمة الأمن والتعاون ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، والمعني بمسائل المخدرات والجريمة

الرعاية الطبية الكافية، والأدوية والحماية الاجتماعية؛ وأن تشمل كذلك على المعلومات والخدمات المتاحة للفتيات والنساء لمساعدتهن في فهم حقوقهن الجنسية والإنجابية حتى يتسنى لهن حماية أنفسهن من الحمل غير المرغوب فيه والأمراض التي تنتقل جنسيا، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي أن يتواكب ذلك مع تعليم الشبان لاحترام حق النساء في تقرير مصيرهن، وتقاسم المسؤولية مع النساء في المسائل المتعلقة بالصحة والحياة الجنسية، والإنجاب.

إن عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان، المستمر من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥، اعتمده هذه الجمعية في دورتها التاسعة والأربعين بالإجماع. وقد بلغ الآن منتصف الفترة، ومن ثم يجب أن نعطي دفعة جديدة لهذا العقد. ولقد فهمنا بوضوح أن تعليم حقوق الإنسان وتعلمها يصلح كاستراتيجية للتنمية من ناحية، وكأداة وقائية للأمن البشري، من ناحية أخرى.

وانطلاقا من المبادرة التي اتخذتها النمسا في إطار "شبكة الأمن البشري" لوزراء الخارجية، عقدت ورشة عمل دولية للأمن البشري وتعليم حقوق الإنسان، في غراتز، بالنمسا، في أوائل العام الحالي. وطالب خبراء من جميع القارات بتعليم حقوق الإنسان في إطار جهد مشترك للمؤسسات الحكومية، والحكومية الدولية، وغير الحكومية. وخلصوا إلى أن تعليم حقوق الإنسان ينبغي أن يتجاوز التعليم النظامي بحيث يشمل كل أشكال التعليم ومختلف أنماط التنشئة الاجتماعية. وينبغي أن يكون التعليم الإبداعي لحقوق الإنسان قائما على المشاركة، وأن يكون عمليا، وإبداعيا، وتمكينيا. وينبغي أن يوجه إلى جميع مستويات المجتمع. ويتعين على جميع المواطنين، وبصورة خاصة جميع الأشخاص في مواقع القيادة، أن يعتبروا معايير حقوق الإنسان مقياسا عند اتخاذ القرار.

الجريمة الدولية كأمانة لمؤتمر الأطراف. وأود أن أؤكد على استعداد بلدي للتعاون مع شركائنا في العالم النامي، للتصدي للجريمة المنظمة بأشكالها كافة.

وبفضل تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحول مفهومنا للتنمية من احصائيات تتعلق بالاقتصاد العام، إلى مفهوم يرتكز على الإنسان بقدر أكبر، ويعرف التنمية بوصفها عملية لتوسيع مجال الاختيار، سواء على صعيد الفرد أو المجتمع برمته. ويسعدني أن يكون تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ قد أكد على العلاقة التبادلية بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان. ويخلص التقرير، بإيجاز، إلى أن التنمية البشرية شرط أساسي مسبق للتمتع بحقوق الإنسان. وحقوق الإنسان، بدورها، شرط ضروري مسبق للتنمية البشرية الشاملة.

غير أننا إذا قبلنا بأن معظم التحديات للأمن البشري لها بُعد يتعلق بحقوق الإنسان، فقد نود أن نتوجه بنظرة عملية جديدة إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وكيف يمكن أن نجعل نظمنا لحقوق الإنسان أكثر فعالية في مجتمعاتنا؟ لقد بين لنا الأمين العام السبيل إلى ذلك حين قال إن سُمّ الجهل كثيرا ما يكمن في قلب انتهاكات حقوق الإنسان؛ وإن المعرفة توفر الترياق. وإن المواطنين أنفسهم، من خلال معرفة أفضل، يصبحون مالكين لحقوقهم الإنسانية في نهاية المطاف.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى المبادرة التي اتخذتها جميع وزيرات الخارجية اللاتي حضرن افتتاح الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. لقد وجهنا نداء مشتركا إلى زملائنا لتنشيط الكفاح المشترك ضد آفة نقص المناعة البشرية/الإيدز، تلك الآفة التي تعصف بالنساء والفتيات على نحو متزايد. ويجب أن تكون جهودنا لمكافحة وباء الإيدز متعددة الجوانب. فهي يجب أن تتضمن إمكانية الوصول إلى

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي معالي السيد أورال لاتيبوف، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في بيلاروس.

السيد لاتيبوف (بيلاروس) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أرحب بتوفالو عضواً جديداً في الأمم المتحدة.

تمثل الدورة الحالية للجمعية العامة معلماً هاماً للمجتمع الدولي. وما زلنا نستشعر حرارة قمة الألفية. ومهمتنا الحاسمة الآن هي السعي إلى سبل محددة لتنفيذ أحكام الإعلان الختامي للقمة.

لقد حدد الرئيس ألكسندر لو كاشينكا، رئيس بيلاروس، بوضوح، في خطابه أمام القمة، الهدف النهائي لتشكيل صورة الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، كما نراه، متمثلاً في الوفاء بحاجات وطموحات شعوبنا، وإيجاد الفرص العملية للتحسين الفعلي لنوعية حياة كل المواطنين. وتلك هي الحتمية التي يملها علينا الواقع، وهذا هو فحوى تقرير الأمين العام (A/54/2000) "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين".

إن بيلاروس تحترم أيما احترام الدور التاريخي الفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التطورات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ونرى من كل التجارب السابقة للمنظمة أن العالم لن يكون مستقراً وعادلاً ومزدهراً إلا على أساس المساواة السيادية للدول، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام التقاليد الوطنية. ولا بد للبشرية أن تتصدى للصراعات والتوتر البشري في كل مرة تتعرض فيها تلك المبادئ للانتهاك. وإننا نؤمن بأنها ستظل على نفس الدرجة من الأهمية خلال القرن المقبل.

وكما كانت الحالة قبل ٥٥ عاماً، لا توجد لدى الأمم المتحدة مهمة أكثر إلحاحاً من صون السلم الدولي.

وفي هذا السياق، أثنى على المبادرات التي أُتخذت في أفريقيا، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية وأوروبا بقيام بلديات بإطلاق اسم "مدن حقوق الإنسان" على نفسها. ويسعدني أن أعلن من فوق هذا المنبر أن مدينة غراتز ستكون أول "مدينة لحقوق الإنسان" في أوروبا.

وإننا إذ نؤكد على عالمية حقوق الإنسان، يتعين ترسيخ تعليم حقوق الإنسان في التعددية الثقافية الغنية في العالم. وفي ظل تنوع عمليات التعلم، سوف نفهم بشكل أفضل، البشرية المشتركة التي تتقاسمها جميعاً.

ولعلكم تتساءلون، لماذا أثير مسألة حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ لقد فعلت ذلك اقتناعاً مني بأن هذا المثلث الاستراتيجي: الأمن البشري والتنمية البشرية وحقوق الإنسان، له مغزى سياسي عميق بالنسبة للاتجاه الذي تتخذه فيما يتعلق بالتنمية.

ولأن اكتساب أي ثقافة سياسية يتطلب وقتاً، فينبغي أن تكون جهودنا بعيدة المدى وشاملة. ولكن يوجد، في نفس الوقت، شعور بالإلحاحية. ولذلك، أتوجه بالنداء إلى الجمعية لكي تعطي لجهودنا في هذا المجال دفعة جديدة، وطاقة واتجاهاً جديدين. وفي الآونة الأخيرة، طالب المجتمع المدني بقيادة سياسية أكبر في هذا الميدان. وعلينا أن نكون مستعدين للاستجابة ولوضع هياكل جديدة للشراكة مع المجتمع المدني والمؤسسات النشطة بالفعل في هذا المجال على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

البيت العالمي لحقوق الإنسان يجب أن يُبنى كل يوم. ويجب أن يشارك الجميع في بنائه، ويجب أن يشترك الجميع في امتلاكه. وعندئذ، فقط، سيكون هذا البيت بيتاً للرفاه، بيتاً للحرية، وبيتاً للسلام.

الفترة التي مرت بين آخر دورتين للجمعية العامة تميزت بالمشاركة النشطة من جانب الأمم المتحدة في التسوية السلمية للتراعات، وبناء السلام بعد الصراع، وإعادة التأهيل. ونلاحظ مع الارتياح الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن، بحزم وانتظام أكثر مما مضى، فيما يتعلق بحالات معقدة مثل الصراعات في سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا وإريتريا، وأنغولا، وتيمور الشرقية. وتتابع بلادي بكل أمل التطورات في الشرق الأوسط. ونعتقد أن سحب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان ومحادثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية من الأمور المؤاتية لحل الأزمة في المنطقة.

طيلة أكثر من ربع قرن جرت محاولات لكسر الجمود في تسوية مشكلة قبرص. ومن بالغ الأهمية أن تواصل الأمم المتحدة بذل جهودها لحل الأزمة على أساس القرارات الملثمة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تركز انتباهها في المستقبل القريب على تطوير تدابير وقائية محددة للقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات المحتملة. ومن المهم أن نحول دون عكس مسار الاتجاه المتنامي في الجهود الدولية لتعريف الآليات العامة وتعيين التدابير العملية لمنع الصراعات وإدارة الأزمات. ومما يسهم في ذلك إسهاما كبيرا أنشطة فريق الخبراء برئاسة السفير الإبراهيمي، بالإضافة إلى المؤتمر القادم المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وكما لاحظ الأمين العام بكل حق، هناك خطر على مصداقية المنظمة نفسها فيما يتعلق باضطلاعها بدور حاسم في عملية الحرب والسلام. وفي هذا الصدد، كانت جمهورية بيلاروس، ولا تزال، ملتزمة التزاما صارما بالمحافظة على الدور الرئيسي الذي يضطلع به مجلس الأمن في صنع

ولجميع الدول الأعضاء حقوق متساوية في التنمية السلمية والمستدامة. وبالتالي، لا يمكن تحقيق أمن أية دولة، سواء كانت بلدا جزريا صغيرا أو دولة عظمى، بتجاهل مصالح الآخرين.

وجمهورية بيلاروس ملتزمة باختيارها علما خاليا من الأسلحة النووية. ونؤمن بكرم رئيس دولتنا، وبالمعنى العظيم لمبادرته بإنشاء حيز خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية. ونحن على ثقة من أن هذه الفكرة ستلقى عددا كافيا من المؤيدين في الوقت المناسب.

وأثناء هذه الدورة، أودعت بيلاروس صكوك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبروتوكول الإضافي للاتفاقية المتصلة بأسلحة تقليدية معينة، والبروتوكول المعني بأسلحة الليزر المسببة للعمى. وفي نفس الوقت، يصبح من الحقائق المحيطة استمرار غياب التوافق الواضح في الآراء داخل الأمم المتحدة بشأن القضايا الرئيسية. وإن الخروج من هذا المأزق يتطلب وضع أولويات والشروع في إجراء حوار نشط يستهدف إحراز التقدم في مجالي نزع السلاح النووي والتقليدي على حد سواء. لقد سقط خمسة ملايين ضحية أثناء العقد الماضي - أليس هذا من الخطورة بما يحتم اتخاذ إجراءات حقيقية؟

ومن بالغ الأهمية أن نصون ونوطد التكافؤ العالمي الاستراتيجي الذي تحقق في ظل ظروف القرن العشرين المعقدة. وفي هذا الصدد يشكل صون واحترام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية أساسا منطقيا للمحافظة على الاستقرار الدولي. فانتهاكها يمكن أن يؤدي إلى تمزق في غاية الخطورة لمجموعة الاتفاقات المترابطة التي سبق عقدها في هذا المجال. وستقدم جمهورية بيلاروس مرة أخرى في هذه الدورة القرار المعني بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

متسم بالعدالة بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لجميع البلدان.

وتؤيد بيلاروس توجيه اهتمام أكبر في الجهود الدولية لمشاكلة البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا. ونرى من المناسب كذلك أن نأخذ في الحسبان احتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهذا لا يقلل بأي حال من الأحوال اهتمامنا بمشاكلة العالم النامي. ولا نرى تناقضا في هذا الصلة المتبادلة، حيث أن الأهداف والمقاصد الواجب التوصل إليها تحقيقا لهذه الغاية لا يمكن أن توضع إلا بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وتشارك جمهورية بيلاروس مع كثير من الدول في الإعراب عن مخاوفها إزاء مستقبل بيئة كوكبنا. وفي هذا الصدد، نرى أن مما تجدر الإشارة إليه في المقام الأول المناقشات التي جرت في مؤتمر الألفية، وفي اجتماع القمة في مجلس الأمن. وقد وقعت بيلاروس وصدقت على عدد من الاتفاقات الدولية الهامة في مجال حماية البيئة، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي.

وفي ظل هذه الخلفية، نظل نشعر بحساسية شديدة إزاء التضاؤل المستمر في اهتمام المجتمع الدولي بكارثة تشيرنوبل، أضخم كارثة تكنولوجية في العالم في القرن الماضي، الكارثة التي كانت بيلاروس الضحية الرئيسية لها. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس مرة أخرى من بيان رئيس بلادنا في مؤتمر قمة الألفية:

”من غير الوعي بمسؤوليتنا المشتركة عن حفظ البيئة البشرية المشتركة تبقى كل المناقشات حول التوزيع العادل لمزايا وعيوب العولمة مجرد كلام سطحي“ (A/55/PV.4)

القرارات المتعلقة بالإجراءات التي تحول دون تهديد السلم والأمن. ومن هذا المنطلق، فإن الاستمرار في تحسين أساليب عمل المجلس وإصلاح عضويته على أساس التمثيل الجغرافي العادل ليسا من المهام الأساسية فحسب، بل من الأمور الحتمية الملحة كذلك.

وتؤكد بيلاروس من جديد عزمها على الإسهام البناء في أنشطة المجلس إذا انتخبت عضوا غير دائم للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

إن المنافع الهائلة للعولمة ستلاشى إذا لم يسد تفهم واضح لحاجة المجتمع الدولي الماسة إلى تعلم لغة مشتركة، هي لغة القانون. وقد شهدنا في الأعوام القليلة الماضية براهين عملية لحالات أدى فيها الخروج، ولو بأبسط قدر، عن المعايير المقبولة دوليا إلى إلحاق بالغ الخطر، ليس بالمخالفين أنفسهم فحسب، بل بالمجتمع الدولي بأسره. ومن الأمور المشجعة أن الأمم المتحدة جنت منذ إنشائها طاقات كبيرة عن طريق تجميع كل ما يطمح إليه البشر من تطلعات وآمال وأفكار بعيدة المنال لبناء عالم أفضل.

وتنفيذ معايير القانون الدولي على الصعيد الوطني يجب أن يحظى بالأولوية لدى الأمم المتحدة وشركائها. وبلادي اليوم طرف في أهم اتفاقيات ومعاهدات الأمم المتحدة. والهدف الذي ينبغي لنا جميعا أن نناضل من أجله هو إقرار نموذج تشريعي على أساس ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية واستكمالها بالتشريعات الوطنية.

ويصعب تحقيق استقرار العالم المترابط عندما ينظر إلى نظام السياسات الدولية كمجال احتكار لدولة واحدة أو للتفاعل بين مجموعات منفصلة من الدول. وستظل الفروق في التقدم الاجتماعي والاقتصادي قائمة فترة طويلة. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في عالم

آمال وأماني شعوبنا عند بزوغ فجر قرن جديد لها ما يبررها. وفي سياق القيام بتلك الواجبات النبيلة، يستطيع المجتمع الدولي أن يعتمد على نحو ثابت على مساهمة جمهورية بيلاروس على النحو الواجب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي معالي السيد خوان استبان أغواري مارتيز، وزير الشؤون الخارجية في باراغواي.

السيد أغواري مارتيز (باراغواي) (تكلم بالاسبانية): قبل أن أبدأ كلمتي أود أن أدلي بتعليق شخصي. بصفتي موظفا سابقا في صندوق الأمم المتحدة للسكان، أعرب عن شعوري الغامر بالفخر والسرور الشخصي لتمكني من الإدلاء بكلمة أمام الجمعية العامة اليوم وأمام البلدان التي عملت معها، مع زملائي الآخرين في الأمم المتحدة. نحن جميعا، بطبيعة الحال، نشترك في الأمل بأن يتحقق حلمنا المتمثل في إيجاد عالم أفضل.

وأعرب عن بالغ سروري لرؤية الرئيس يدير أعمال الجمعية العامة هذه، لا سيما وأني أعلم بمهاراته العظيمة الشخصية والمهنية الأمر الذي يضمن نجاح عملنا. وأود أن أعرب أيضا لسلفه، الوزير ثيو - بن غويراب عن امتناننا وتقديرنا للعمل الكفء الذي اضطلع به. وبالمثل أعرب عن الشكر للأمين العام، السيد كوفي عنان، للتقرير المفصل الذي قدمه عن أعمال المنظمة. فالتقرير يصف العمل الهام الذي أدته الأمم المتحدة في السنة الماضية فضلا عن وصف تحديات المستقبل.

وأود أن أعرب أيضا باسم حكومتي عن السرور لدخول توفالو عضوا جديدا في منظمتنا. هذه خطوة هامة إلى الأمام على طريق العالمية، التي تمثل الأمانة التي نشترك فيها جميعا.

ونحن واثقون من أن الأمم المتحدة، التي أسهمت إسهاما ضخما حتى الآن في تقديم المساعدات إلى شعبنا في المجال ذي الصلة، ستتمكن من إيجاد مصادر وآليات جديدة تساعد بيلاروس على التغلب على مأساة تشيرنوبل.

فكرة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يمكن يقينا أن تؤدي دورا رئيسيا في التنمية البشرية المتواصلة في القرن الحادي والعشرين. ولكي يصبح هذا الهدف قابلا للتحقيق، من الضروري التخلي عن محاولات استخدام هذه المبادئ للتمييز بين الشعوب و "معاقبة" الدول والحكومات غير المرحب بها. ومما يؤسف له أننا نلاحظ أن الأمم المتحدة تشارك على نحو ما في الجهود الرامية إلى إنشاء "نادي لبلدان الديمقراطية المتقدمة" على أساس بعض المعايير الجرافية. ومن غير المقبول أن تؤدي فكرة محفل الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، المعتمدة في منظمتنا، إلى تقسيم الشعوب بين مدرسين وطلبة.

الموقف المبدئي لبيلاروس بشأن هذه القضية هو ما يلي: لا يمكن إقامة عالم ديمقراطي بصورة حقيقية إلا على أساس حوار بين الحضارات المختلفة على قدم المساواة.

هذه السنة لها أهمية خاصة بالنسبة لتطور الديمقراطية في بلدي. فمن المقرر إجراء انتخابات برلمانية في تشرين الأول/أكتوبر. بما يتفق تماما مع المعايير الديمقراطية. ولقد وجهنا الدعوة إلى مراقبين دوليين لرصد الانتخابات وتطلع قُدماء إلى رؤيتهم يقومون بمهمتهم ويساهمون بالفعل في التطور الديمقراطي في بيلاروس.

كل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة هي عبارة عن معلم على طريق تطور الأمم المتحدة ذاتها وتطور نظام السياسات الدولية بأسره. وعلى غرار ذلك، حُببت الدورة الحالية بسلطات خاصة جدا. وتقع علينا جميعا مهمة إقرار ما تستطيع أن تقوم به الأمم المتحدة لإظهار أن

مرعبة، ليس فحسب لأمنها - بسبب الحرب والعنف المستمر في أشكال جديدة أكثر تعقيدا - بل أيضا تهديدات لوجودها ذاته، في ضوء احتمال أن يصبح كوكبنا غير صالح للعيش بسبب الأنشطة البشرية.

ونتيجة لذلك، ستصبح الأمم المتحدة في الألفية الجديدة هامة بنفس القدر إن لم تكن أكثر أهمية عما كانت عليه في الألفية السابقة. ويتعين بطبيعة الحال أن تكيف منظمنا نفسها للعصر الجديد. ولا يمكن تأجيل إصلاح منظمنا أكثر من ذلك. لهماكل أجهزتها الرئيسية مع السمات الجديدة للمجتمع الدولي المتسم بزيادة عدد الأمم التي تنتمي إليه. ويتعين علينا أن نتكيف مع دور المجتمع المدني الآخذ في الزيادة، وانتشار نظام الديمقراطية التمثيلية وعولمة أسواقنا العالمية ووجود أوجه النقص الاجتماعية الخطيرة الثابتة في معظم دولنا.

وعلى وجه التحديد يجب تكيف منظمنا حتى تصبح جهودنا الهادفة إلى التنمية ملائمة لكل فرد حيثما يعيش وأيا كان موقع مجتمعه، وأينما أردنا لأسرنا أن تنمو.

الإنسان الفرد بصفته محور التنمية سيظل محور ولايتنا، فضلا عن الالتزامات التي تعهد بها كل بلد من بلداننا في مؤتمرات قمة الأمم المتحدة في العقد الماضي. إن الجهود التي يبذلها كل رجل أو امرأة أو طفل لاغتنام الفرص التي تهيئها الأسواق العالمية والاتجاهات الاقتصادية الجديدة هي أولا وقبل كل شيء جهود محلية ومجتمعية وثانيا هي جهود وطنية يمكن أن تهيئ الفرص للنمو وتكفل مشاركة كل رجل وكل امرأة.

إعادة تنظيم الأمم المتحدة وبخاصة نظامها الإنمائي، يتعين أن تكفل قدرتها على الاستجابة بطريقة خلاقة ومرنة لتلك المجتمعات والجهود الوطنية. وهذا ييسر إدخال تحسينات تدريجية في حياة كل فرد فيما يتصل بحصوله على

مؤتمر قمة الألفية الذي احتتم مؤخرا كان أداة مفيدة لرؤساء دولنا كي يفكروا في حاضر المنظمة ومستقبلها. ويتعين على هذه المنظمة أن تكيف هياكلها وآلياتها كي يتسنى لها أن تجابه التحديات الجديدة التي تواجه الإنسانية. وأنا على يقين من أن الاقتراحات العديدة التي قدمت من شأنها أن تساعد في تحديد خطوط واضحة للعمل لكي تعمل الأمم المتحدة بدرجة أكبر من الفعالية والكفاءة.

في مؤتمر القمة الأخير الذي عقده مجموعة ريو، في قرطاجنة الإنديز، بكولومبيا، اعتمد رؤساء الدول التي تؤلف آلية المشاورات السياسية هذه إعلان قرطاجنة بصفته مساهمتها الفذة في قمة الألفية وفي مستقبل الأمم المتحدة. لقد عقدنا النية على أن نكفل متابعة ملائمة للمبادرات والأمان المتضمنة في تلك الوثيقة بغية التأكد من ترجمتها إلى حقيقة في المستقبل لفائدة أفراد الجنس البشري كافة فيما يتصل بالديمقراطية وتدفع التجارة وديناميات أفضل في العلاقات الدولية من حيث الأمن البشري والسعي إلى حلول متعددة الأطراف.

اتفق تماما مع الأمين العام لمنظمنا حينما قال إن اختتام قرن وبداية ألفية يوفران فرصة ممتازة فريدة لإمعان الفكر في مصيرنا المشترك. لقد انقضت ٥٥ سنة منذ إنشاء الأمم المتحدة، وقد شهدنا في تلك الفترة أحداثا كثيرة تبشر بالخير وأحداثا كثيرة تدعو إلى القلق. فلنتوقف لحظة ثم نفكر بشأن جميع الأشياء الحسنة التي أنجزناها والأشياء الحسنة التي لم ننجزها، فضلا عن التفكير في الأخطاء التي ارتكبتها أو الأخطاء التي كان يجب علينا تجنبها.

نهاية الحرب الباردة، التي كانت هذه المنظمة أحد أهم مسارحها، تبشر، فيما يبدو بفترة سلام ورخاء للبشرية، تنفيذًا لولاية الكتاب المقدس بأن نضرب السيوف سككا وأسننتها مناجل. مع ذلك، تظل البشرية تواجه تهديدات

يصبح تكوين المجلس أكثر إنصافاً وتمثيلاً وأن يسمح بوجود توازن سياسي أفضل. وينبغي أن تبدأ هذه العملية التدريجية لإضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس بزيادة عدد أعضاء كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة، ولا بد أيضاً من أن تشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ويتعين إيلاء اهتمام خاص كون تمثيل البلدان النامية الآن ناقصاً في تلك الهيئة الهامة. وترى باراغواي أن عملية الإصلاح هذه يجب أن تتضمن الإلغاء التدريجي لحق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون.

ونحن نرحب بتقرير الإبراهيمي الذي يضع إطاراً صالحاً لإصلاح وتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وما فتت باراغواي تؤيد بشكل دائم هذه العمليات بوصفها آلية أساسية تساهم في إقرار السلم والأمن العالميين.

وأود أيضاً أن أشير إلى الميزانية العادية لهذه المنظمة فيما يتصل بطلبات بعض البلدان المتقدمة النمو بخفض اشتراكاتها إلى نسبة مئوية أدنى. ونعتقد أن هذه المسألة ينبغي ألا تعني أن الاشتراكات المقررة للبلدان النامية ستزيد إلى نسب مئوية لم يسبق لها مثيل، حتى وإن كانت الأرقام المعنية قد تبدو متواضعة أو ضعيفة بالنسبة للآخرين. ومن المفارقات العجيبة أن بعض البلدان المتقدمة النمو ستخفض اشتراكاتها في الوقت الذي تتمتع فيه بنمو اقتصادي ممتاز، بينما نرى زيادة في اشتراكات بلدان أخرى تعاني من صعوبات كثيرة.

وفي هذا السياق ينبغي لنا أن ندرس بجدية جدول الأنصبة المقررة، حتى يكون بوسعنا عندما نقره هذا العام أن نحقق توزيعاً عادلاً ومنصفاً للعبء المالي لهذه المنظمة. ونأمل أن نتمكن معاً من إيجاد حلول متوازنة وصيغ وجدول زمنية منصفة لإعادة توزيع أعباء الميزانية، بحيث يمكننا تعزيز وإعادة تنشيط مشاركة الدول الكبيرة والصغيرة في منظماتنا.

الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والمرافق الصحية، والتكنولوجيا والائتمان المعقول، فضلاً عن مشاركة المرأة بإنصاف في الأنشطة الإنتاجية. وبهذه الطريقة نستطيع أن نضمن إدماج جميع مواطنينا في السوق العالمية وأن نتأكد من أنهم سوف يستفيدون بهذه العملية.

ومن الأمور الأساسية أن تكون أنشطة الأمم المتحدة في مجال التعاون منظمة تنظيمياً جيداً، وأن يكون لها تأثير حقيقي على السكان في بلدنا، خصوصاً النساء والأطفال والمراهقين. ومن الضروري أيضاً أن تهيء هذه الأنشطة في كل بلد من بلداننا بيئة للحوار الوطني بغية التوفيق بين الآراء المتعلقة بالتنمية والتوصل إلى توافق آراء حول الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق النمو، من أجل إعطاء معنى حقيقي للاستثمارات الاجتماعية والإنتاجية وتلبية طلبات المجتمع المدني المتعلقة بتحسين نوعية الحياة.

ولا بد من أن يكون توافق الآراء على الصعيد الوطني بالضرورة الأساس لتوافق الآراء العالمي. واليوم أكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن تكون رغبة كل منا في التفاوض مع الآخرين الأساس الذي يركز عليه التوافق فيما بين الفئات المتكاملة. ولكن ينبغي أن تكون الأمم المتحدة، بعد إعادة تنظيمها وتجديدها، الضامن في التحليل النهائي، لرفاهية كل مواطن منا. إن الأمم المتحدة موجودة، وبالتالي يمكن أن يستفيد جميع مواطنينا من الاتجاهات الجديدة في التجارة والتنمية والتكنولوجيا لكي نحقق النمو بوصفنا أفراداً وأسراً، ولكي نحسن نوعية الحياة التي يعيشها مواطنونا ويشعروا بأنهم يعيشون في عالم أفضل سيكون بوسع أبنائهم وبناتهم أن يواصلوا النمو فيه في سلام.

أنتقل إلى موضوع آخر وأقول إننا نشعر بقلق إزاء التأخير في اتخاذ قرار حول تكوين مجلس الأمن في المستقبل لأننا نشعر بأن توسيع المجلس لا يمكن تأجيله. ولا بد من أن

كبير، وأدى إلى تفشي الفساد، وضياع الممارسات التقليدية النبيلة العريقة.

وفي الانتخابات التي أجريت مؤخرا في بلادي لاختيار نائب لرئيس الجمهورية، أثبتنا مرة أخرى تفضيل منطقتنا للديمقراطية النيابية. وفي تلك الانتخابات التي اعتبرها جميع المراقبين مثالية بسبب ما تحلى به المواطنون من انضباط وروح مدنية ومشاركة كبيرة، رأينا انتخاب السيد خوليو سيزار فرانكو مرشح المعارضة الذي ينتمي إلى حزب الأحرار الراديكالي. وحقيقة أن هذين الحزبين الخصمين حتى الآن يستطيعان المشاركة في السلطة أمر أبعد ما يكون عن السلبية. بل إنه يتيح الفرصة لتحقيق استقرار سياسي دائم من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تستطيع أن تعزز بكفاءة الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية اللازمة في بلدنا من أجل تحقيق تقدم مطرد.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للمجتمع الدولي ولأصدقائنا في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، ومجموعة ريو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وجمهورية الصين، وبلدان أخرى في سائر أنحاء العالم على الدعم المستمر الذي حصلنا عليه في عملية نشر الديمقراطية في بلدنا. وأود أن أقول لهم جميعا إن بارغواي تواصل بفضل جهودهم السير على طريق النمو الديمقراطي.

إننا مؤمنون بأن انتشار الديمقراطية وزيادة ممارسة الحريات الناجمة عنها من جانب كل أفراد الشعب سيؤديان إلى زيادة فاعلية مؤسساتنا الحكومية في الأجل القصير. ومن الممكن أن يؤدي هذا، إلى جانب الدور المتزايد الذي يضطلع به القطاع الخاص، إلى تهيئة أرض خصبة للاستثمار ولتحول الأنشطة المنتجة في جزء كبير من العالم. مما يؤدي إلى تقليص البطالة والفقر.

لقد اكتسبت العلاقات الدولية بعدا جديدا نتيجة للثورة في تكنولوجيا الحواسيب، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والاتصالات بشكل عام. ويتجلى أثر ذلك فيما نسميه بالعولمة، التي لها نتائج إيجابية ونتائج سلبية على حد سواء. فهي تؤدي، من ناحية، إلى تغيير في وعي البشر، الذين يشعرون لأول مرة بأهم جزء من كل - أي أنهم يمثلون البشرية برمتها. وهي تؤدي، من ناحية أخرى إلى زيادة الانقسام بين البلدان الأشد فقرا والبلدان الأكثر تقدما بسبب المزايا التي يحصل عليها المتمتعون بالقدرة على استغلال انهيار الحواجز الوطنية. وفي هذه الأحوال، يصبح التضامن ضرورة ملحة جديدة. فهو يحقق العدل للشعوب التي ترى أن تقدمها المحتمل يخضع لهذه العملية.

وتنطق تماما في هذا الصدد مع التصريحات الأخيرة التي أدلى بها ممثل الكرسي الرسولي خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالتنمية الاجتماعية ومفادها أن مزايا التقدم العلمي الكبير ينبغي أن تتشاطرهما كل الشعوب، وألا يكون التمتع بها قاصرا على القلة. وما لم يحدث هذا فإننا سنساعد على إدامة الفوارق وتوسيع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

نحن نعرف أن عقود المساعدة الإنمائية التي قدمت في ظل الظروف السابقة لم تنجح نجاحا كبيرا في القضاء على الفقر والتخلف الثقافي في مناطق واسعة من العالم. مع ذلك، يجب ألا يصبح هذا ذريعة لتخفيض مبالغ المساعدة الإنمائية، لا سيما المساعدة المتعددة الأطراف، كما ينبغي ألا نرى أي زيادة في المشروطة. إننا نؤمن إيمانا كاملا بأهمية النهج المتعدد الأطراف، وينبغي لنا أن نرفض تماما المشروطة عند تحديد الكيفية التي تقدم بها المساعدة الإنمائية. كما أننا لا نريد أن نبرر الافتقار إلى الحكم السليم في العديد من الدول، الذي عني في بعض الحالات إهدار الجهود إلى حد

من البلدان النامية الكثيرة، أولوية قصوى للحفاظ على تراثنا الطبيعي الذي خلفه لنا أسلافنا وعلى سلامته وتنوعه. لا لأن ثروتنا تعتمد على ذلك التراث في الحاضر وفي المستقبل فحسب، ولكن لإدراكنا التام أيضا لمسؤوليتنا إزاء البشرية جمعاء، لأننا قيمون على الموارد اللازمة لبقاء البشرية ذاته.

وتؤكد باراغواي مجددا عزمها على المضي في احترام المبادئ التي تقرر في جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذها. وإننا نعلق أهمية كبيرة، في هذا الصدد على مشاركة الدول الأطراف في الإطار القانوني الذي استحدث أثناء مرحلة تنفيذ جدول الأعمال. وأسجل بفخر شديد أن باراغواي هي طرف كامل في معظم الاتفاقات الدولية الهامة المتعلقة بالبيئة.

ومما له أهمية في هذا المجال، أن أشير أخيرا، إلى الحاجة لتناول المشكلة الخطيرة المتصلة بالاستخدام غير الرشيد للموارد المائية. ومن الضروري أن نكتشف التعاون العلمي والبحث العلمي بهدف الحد من آثار الكوارث البيئية، سواء الطبيعية منها أو التي من صنع الإنسان.

وفي اعتقادنا أن النظام المنصف العادل للتجارة له أهمية حيوية بالنسبة لتنميتنا. وإننا نرفض في هذا الصدد أي اتجاه لإدامة التدابير الحمائية في البلدان المتقدمة، وخاصة الإعانات المقدمة للمنتجات الزراعية والصادرات، فضلا عن استخدام النظم التقنية كحواجز تجارية لمواجهة المنتجات المصنعة. ونحن نطالب بحقنا في حرية وصول هذه السلع إلى الأسواق العالمية التي تتنافس فيها.

وبهذه المناسبة، فإننا إذ نلقي الضوء على أهمية التأكيد مجددا على التزامنا بهذه المنظمة، أرى أن من المناسب التشديد على الدور الجوهرى الذي يمكن أن يؤديه الإطار القانوني الدولي في تحقيق أهدافنا المشتركة. وفي هذا الصدد، أولت حكومة باراغواي اهتماما خاصا إلى دعوة الأمين العام

والتعاون الدولي، بدوره، ينبغي أن يقوم بتحديد أولويات واضحة وتقديم ما يحتاجه كل منا. فهو لا يمكن أن يكون قاصرا على المعونة الإنسانية، رغم أن المعونة الإنسانية مبررة تماما في حالات الطوارئ. وينبغي أن يستهدف التعاون الدولي، بدلا من ذلك، تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة للشعوب. إن هاتين الكلمتين "المتكاملة" و "المستدامة" تُستخدمان استخداما صحيحا وخاطئا. فعندما نقول تنمية متكاملة فإننا نفهم أنها تعني أنه ينبغي للمعونة أن تتصدى لمجموعة المشاكل الإنمائية برمتها التي تواجه كل بلد وكل فرد بغية ضمان احترام حقوق الإنسان - ليس فقط الحقوق السياسية، وإنما أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ وأن الحلول الجزئية، يجب، ببساطة، ألا تقدم.

وعندما نقول "مستدام" فإننا نعني أن المساعدة لا ينبغي أن تصبح إدمانا بالنسبة للمستفيدين. بل يجب أن تمكنهم من المضي قدما على طريق التقدم معتمدين على جهودهم الذاتية وأن تضمن النمو للأجيال المقبلة.

إن مكافحة الفقر تعني بناء السلام. إذ ينبغي أن يستند أمن العالم على أساس من القضاء على الأسباب الجذرية للعنف، ومن بين الأسباب الأساسية للعنف ثمة سببان هما الجهل والفقر. لكن ذلك لا يعفينا من اتخاذ تدابير فعالة للحد من استعمال أدوات العنف، ابتداء من أشد أنواعها فتكا، مثل أسلحة الدمار الشامل، إلى أكثرها حتى الأسلحة التقليدية جدا، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة. وفيما يتعلق بالحالة الأخيرة، فإن بلدي يؤيد المبادرة الداعية إلى وضع صك قانوني دولي يتضمن تدابير محددة لكبح جماح التجارة غير المشروعة في هذه الأسلحة.

ويعد الحفاظ على بيئتنا الطبيعية مبعث قلق شديد وموضوعا لإمعان الفكر. وتولي باراغواي، شأنها شأن غيرها

ثيو - بن غورياب، الذي أسهم إسهاما عظيما في اختتام الدورة الرابعة والخمسين بنجاح. كما أود الإعراب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام السيد كوفي عنان لتعزيز الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة.

وينبغي أن يكون الدور الأساسي للأمم المتحدة في القرن الجديد إقامة علاقات دولية ونظام دولي حتى يسود الاستقلال والسلم والرخاء في القرن الجديد. وما من بلد يمكنه أن يدافع عن كرامته الوطنية أو يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية إذا انتهكت سيادته الوطنية. وهذا هو الدرس الذي استخلصته البشرية وهي على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

وثمة تطلع مشترك بين شعوب العالم وهو أن القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون قرنا للاستقلال والسلم والتنمية. ولا يمكن إرساء سلم ورخاء حقيقيين فوق كوكبنا إلا باحترام سيادة جميع البلدان.

ونحن نعتبر الاستقلال هو حياتنا وروحنا. وتسري فكرة الاستقلال في جميع السياسات والخطوط الخلية والخارجية التي تسير عليها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا تجسيد رائع للسياسة المستقلة التي يعتنقها القائد العظيم الجنرال كيم جونغ أيل. ويشهد الواقع السائد في شبه الجزيرة الكورية بجلاء بسلامة السياسات المستقلة التي اتبعتها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستمرار.

ومن المستحيل أن بلدنا كان بإمكانه تخطي العقبات المتعددة والنهوض بشكل مقنع ببناء أمة قوية على الطريق الذي اختاره شعبه بدون تحقيق الاستقلال.

وتسهم السياسة المستقلة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إسهاما ملموسا في سلم واستقرار منطقة شمال شرق آسيا. ويمكن القول إن بلدنا قد تمكن على نحو فعال من القيام بدور المنطقة العازلة في خضم تداخل المصالح

جميع الدول الأعضاء إلى اغتنام هذه الفرصة لتعزيز دعمنا للإطار القانوني الدولي عن طريق التوقيع والتصديق على المعاهدات الودية لديه والانضمام إليها، وهي المعاهدات التي لها علاقة خاصة بروح وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

ويسعدني، في هذا الصدد، أن أعلن أنني وقعت باسم حكومة جمهورية باراغواي على الصكوك الدولية التالية: البروتوكولان الاختياريان لاتفاقية حقوق الطفل - بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدامهم في المواد الإباحية؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. كما أود التنويه إلى أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي كانت باراغواي من أوائل الموقعين عليه، يجري النظر فيه حاليا في البرلمان.

واختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على إيمان بلادي الراسخ بالأمم المتحدة التي أصبحت أكثر ضرورة عن ذي قبل بغية التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه السلم والتنمية حيث لا تزال تمس الحاجة إليهما بالنسبة لجزء كبير من البشرية، على الرغم من التقدم الملموس الذي تحقق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي سعادة السيد لي هيونغ شول، رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد لي هيونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم باللغة الكورية، والترجمة الشفوية عن النص الذي قدمه الوفد بالانكليزية): باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود في البداية أن أهني السيد هاري هولكيري على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وأؤمن أن الدورة الحالية بقيادته ستسفر عن النتائج المرجوة. وأوجه التحية إلى سلفه السيد

رحلات الطيران المباشرة بين بيونغ يانغ وسيول. ويجري الآن وضع مشروع لإعادة ربط خطوط السكك الحديدية بين الشمال والجنوب في كوريا.

هذه هي الثمار الرائعة لسياستنا المستقلة والنتيجة البارزة للحب المتقد للأمة وللرغبة القوية في إعادة التوحيد. والأمة الكورية وحدها هي المسؤولة عن مسألة إعادة توحيد كوريا. وينبغي أن تتم إعادة توحيد كوريا على نحو مستقل بالجهود المتسقة للشعب الكوري في الشمال والجنوب كما ورد في الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب. وستتحقق إعادة التوحيد إذا ما اتخذ الجانبان تدابير حقيقية عملية لإقامة دولة موحدة وباستخدام أكثر العناصر المشتركة للاتحاد الفدرالي والاتحاد الكونفدرالي اللذين اقترحهما الشمال والجنوب على التوالي.

إن إعادة التوحيد المستقل لأمتنا سيؤدي حتما إلى تحقيق السلم الدائم في شبه الجزيرة الكورية ونعتقد أن هذا بدوره سيسهم في تحقيق السلم والأمن في آسيا وفي بقية أنحاء العالم.

إن نقطة التحول التي تولدت في شبه الجزيرة الكورية تعتبر تطورا إيجابيا له مغزى عالمي ونعتقد أن الاتجاه الراهن صوب تحسين الصلات وإعادة التوحيد بين الشمال والجنوب، عملية ينبغي تقديرها وذلك لصالح السلم والأمن في شمال شرق آسيا أيضا. وإذا ما أردنا للزخم في هذه العملية أن يستمر فينبغي للبلدان المعنية أن تعمل على دعم هذه العملية بدلا من العمل على تعطيلها.

لقد خلقت الولايات المتحدة مفهوم "التهديد باستخدام القذائف" - وهو مفهوم غير قائم لدينا - حتى تبرر إنشاء منظومات "مسرحة الدفاع ضد القذائف" و "الدفاع الوطني باستخدام القذائف" التابعة لها ورغم ذلك فإنها تثير قلقا واسع النطاق بشأن أخطارها.

الجيوبوليتيكية المتباعدة لمختلف البلدان بسبب تمسكنا الشديد بالاستقلال. ونحن نفخر بالسياسة المستقلة التي تتبعها حكومتنا، لأنها تسهم في الحفاظ على توازن القوة وتحول دون نشوب حرب في منطقة شمال شرق آسيا.

كما تبعت السياسة المستقلة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النشاط في قدرتها على النهوض بقضية تحقيق السلم وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية. وقد رحبت الجمعية العامة بالإجماع في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة عام ١٩٧٣ بالمبادئ الثلاثة وهي الاستقلال وإعادة التوحيد السلمي والوحدة الوطنية العظمى التي اتفق عليها شمال وجنوب شبه الجزيرة الكورية. وهذه المبادئ الثلاثة التي تحكم إعادة التوحيد الوطني هي البرنامج الكبير لإعادة التوحيد الذي وضعه الرئيس كيم أيل سونغ، القائد العظيم لشعبنا، وهي تشكل العنصر الأكثر أهمية في ميثاق إعادة التوحيد الوطني ذي النقاط الثلاث الذي حدده الموقر الجنرال كيم جونغ أيل.

وفي الاجتماع التاريخي الذي عقد في بيونغ يانغ في حزيران/يونيه من هذا العام أكد قائدا الشمال والجنوب من جديد، هذه المبادئ الثلاثة لإعادة التوحيد الوطني. وعلى هذا الأساس نشر الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب بشأن حل قضية إعادة التوحيد على نحو مستقل عن طريق الجهود المتسقة لأمتنا. إن اجتماع القمة، والإعلان المشترك الذي صدر عنه يمثلان حدثا تاريخيا هاما ونقطة تحول في تحقيق قضية إعادة توحيد أمتنا.

وفي وسط الروح المتزايدة للاستقلال الوطني وإعادة التوحيد عقدت المحادثات الوزارية بين الشمال والجنوب من أجل إعادة التوحيد والتعاون واعترف فيها بجمع شمل العائلات المنفصلة. والآن أصبحت الزيارات المتبادلة بين الشمال والجنوب أمرا مألوفا، في جملة أمور، عن طريق

وإذا ما سلكت اليابان السبيل العسكري فإنها بطبيعة الحال ستبقي على التوتر في علاقاتها مع البلدان الآسيوية الأخرى الأمر الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على تحسن العلاقات بين الشمال والجنوب. ونأمل ألا تسلك اليابان هذا الاتجاه. وينبغي لها أن تجد مستقبلها في تسوية مخرصة سريعة لماضيها. والآن ونحن بصدد التنفيذ السلس للإعلان المشترك بين الشمال والجنوب ستقوم علاقات دولية جديدة وسليمة في شمال شرق آسيا إذا حسمت مسألة العلاقات العدائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان.

وتأكيدا لهذه العملية المشجعة ينبغي أن تتخذ الولايات المتحدة تدابير عملية لإزالة "قيادة الأمم المتحدة" التي تعد من آثار الحرب الباردة. ومن ثم، تقدم مساهمتها الواجبة في هذه العملية.

وبغية إقامة علاقات دولية منصفة ونظام دولي يمثل على نحو سليم القرن الجديد، من المهم أن ننجح في التغلب على التحديات التي تواجه ميثاق الأمم المتحدة. والتحدي الخطير الذي يواجه العلاقات الدولية في الوقت الحالي يتمثل في ظهور مفهوم "التدخل الإنساني".

إن الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ويجسد الميثاق مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية باعتبارها حجر الأساس في العلاقات الدولية.

هذه هي المبادئ الرئيسية التي تقوم على حقيقة مفادها أن هناك بلدانا كبيرة وبلدان صغيرة في العالم. وأن جميع البلدان تطمح إلى الاستقلال وتكافح من أجل حماية سيادتها الوطنية. وتعددي الدول الكبيرة على سيادة البلدان الصغيرة في ممارسة سياسة القوة يعتبر عمل من أعمال التعسف، كما يحكم التاريخ دائما. و "التدخل الإنساني"

إن برنامج القذائف الخاص بنا له طبيعة سلمية في جميع المقاصد والأهداف. وجميع البلدان لها حق سيادي متساو تعترف به الأمم المتحدة في إجراء البحوث بشأن الفضاء الخارجي، واستخداماته. ولذلك من غير المنصف أن تهم الولايات المتحدة بصواريخنا فقط في الوقت الذي تطلق فيه بلدان أخرى كثيرة صواريخها في الفضاء. وإذا ما أزيلت الصلات غير الودية واستعيدت الثقة بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة، فستكون هناك وسائل لتناول شواغل الطرفين.

والحادث الأخير الذي منع رئيس هيئة المجلس الشعبي الأعلى في بلادنا من حضور قمة الألفية هو بعد كل شيء مظهر للسياسة العدائية المستمرة التي تتبعها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتصنيف بلدنا بأنها أمة "تدعم الإرهاب" وفي هذا الصدد نلاحظ أن الولايات المتحدة اعترفت بمسؤوليتها عن الحادث وأكدت أن مثل هذه الحوادث لن تحدث مرة أخرى. ونلاحظ أيضا الموقف الذي أعلنته الولايات المتحدة أخيرا بأنه ليس هناك ما يبرر استمرار علاقاتها العدائية مع بلدنا. فإذا ما طبق هذا الموقف بشكل عملي فسنكون على استعداد للرد إيجابيا في أي وقت.

ثمة عنصر آخر يلقي ظلاله على التطور الإيجابي في شبه الجزيرة الكورية، ألا وهو مستقبل اليابان المشكوك فيه. وسواء اختارت اليابان أن تحيي طيفها العسكري، أو أن تصبح بلدا محبا للسلم، فهذا موضوع خطير يتصل مباشرة بالسلم والاستقرار في آسيا وبحيراتها في شبه الجزيرة الكورية. إن تملص اليابان المستمر من تسوية ماضيها مع بلدنا، عنصر أساسي يجعلنا نتشكك في توجهاتها في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الشكوك تتزايد عندما نجد اليابان تسعى إلى انتحال الأعدار لتبرر إعادة تسليحها بوصف بلدي بأنها "عدوة" لها.

إلى استعمال معايير مزدوجة عند تناول قضايا حقوق الإنسان.

وينبغي أن يكون القرن الحادي والعشرون قرناً للتنمية. فلا يمكن تصور السلام والأمن الدوليين دون استئصال شأفة الفقر وإيجاد حل للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن يُنشأ في أقرب وقت ممكن نظام اقتصادي دولي عادل يؤدي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان النامية. ومن الضروري بصفة خاصة أن تعزز الأمم المتحدة إجراء التحليل والتقييم لطابع العولمة وما تنطوي عليه من خطر، فضلاً عن تأثيرها على البلدان النامية، وأن تتخذ التدابير اللازمة في هذا الشأن. ونرى في هذا الصدد أن الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا في مؤتمر قمة الجنوب المعقود في كوبا في نيسان/أبريل الماضي يمكن أن يشكلوا أساساً طيباً لهذا الغرض.

ولكي تؤدي الأمم المتحدة دوراً يتفق واحتياجات القرن الجديد، ينبغي إكسابها الصبغة الديمقراطية عن طريق إصلاح هيكلها. إذ يمثل القصد الرئيسي من إصلاح الأمم المتحدة في كفاءة الديمقراطية والمراعاة الصارمة لمبادئ العدالة والإنصاف في جميع أنشطتها.

وقد أصبحت الجمعية العامة الآن تتسم نسبياً بالديمقراطية، ولكنها تفتقر إلى السلطة الكافية. وعلى النقيض من ذلك، يتمتع مجلس الأمن بالسلطة والقدرة على التصرف، ولكنه يقصر عن الدرجة المرغوب فيها من حيث الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، يترك الهيكل الحالي لمجلس الأمن فراغاً يتيح استخدام الأمم المتحدة بمثابة أداة للتسلط، لأن المجلس يتكرر سلطة صنع القرار فيما يتعلق بمسائل حاسمة مثل إجراءات الإنفاذ، بما فيها استعمال القوة. وقد شهد القرن العشرون حالات من هذا القبيل في عدة مناسبات.

مفهوم خطير يمكن أن يجمل أعمال التعسف ولكنه يقضي على الروح المميزة للميثاق.

ينبغي أن تسهم العلاقات الدولية في القرن الجديد في إنهاء أعمال التحكم والتعسف، مثل تهديد سيادة الدول باستخدام القوة أو فرض الجزاءات عليها، وفي التنفيذ الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ينبغي أن يتحقق السلم والأمن الدوليين بتعزيز دور الأمم المتحدة وليس بالتحكم والتعسف والتدخل من جانب أي دولة كبرى.

ينبغي أيضاً تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من توقعات المجتمع الدولي ورغبته المتزايدة دائماً في نزع السلاح النووي بعد انتهاء الحرب الباردة لا تزال عملية نزع السلاح متوقفة تماماً وتواجه تحديات جديدة. والحقيقة تقتضي أن تحول عملية نزع السلاح النووي إلى عملية للأمم المتحدة بدلاً من أن تترك فقط للدول الحائزة للأسلحة النووية. ونرى أنه من الضروري أن تعقد في أسرع وقت ممكن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لترع السلاح، وأن يؤخذ بعين الاعتبار اللازم مطلب عدد كبير من البلدان.

ثمّة تحد آخر ينبغي أن تواجهه الأمم المتحدة بفاعلية في العلاقات الدولية، وهو محاولة إضفاء الطابع السياسي على مسألة حقوق الإنسان. فبالإضافة إلى استخدام القوة، تشكل مسألة حقوق الإنسان أحد العنصرين اللذين يؤثران على العلاقات الدولية. ويظهر ذلك في حقيقة أن اجتماعات الأمم المتحدة التي تتناول قضايا حقوق الإنسان تتحول غالباً إلى حلبة للمواجهة وليس للتعاون. والواقع أن أخطر انتهاك لحقوق الإنسان يتمثل في إساءة استخدام حقوق الإنسان لأغراض سياسية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز دورها على نحو حاسم حتى تضمن تحقيق العدالة التامة، وليس اللجوء

وهي بلد تربطنا به وشائج الصداقة والتعاون استنادا إلى ما لدينا من قيم وآمال مشتركة. وله أن يتوقع التعاون الكامل من وفدي في اضطلاعهم بواجباتهم الهامة.

وأوجه تهنيتي أيضا لرئيس الجمعية الأسبق، الوزير ثيو - بن غوريراب، على ما أظهره من التزام وحنكة فائقين خلال فترة رئاسته.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب، نيابة عن بولندا، بتوفالو عضوا جديدا في الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام، السيد كوفي عنان، على الكيفية الفذة التي برهن بها على ما يتسم به من صفات القيادة والفطنة، وبخاصة على تقريره الملهم "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين".

وبالرغم من أنه لم يزل أمامنا عدة أشهر على بدء الألفية الجديدة، فقد بدأت بالفعل حقبة جديدة قبل حلولها بفترة وجيزة. وتميزت هذه الحقبة بأفول الاستقطاب المذهبي للعالم إلى شرق وغرب وتقسيمه إلى عوالم ثلاثة، كما تميزت بنشوء الاقتصاد العالمي. وتدخل البشرية هذا العصر الجديد، عصر العولمة، متسلحة بفرصة هائلة لتوسيع مجالات الحرية والرخاء التي يجلبها انتصار الديمقراطية ودفعات التقدم المحرز في التكنولوجيا، ولا سيما منجزات ثورة المعلومات.

لقد تركنا وراءنا القرن العشرين، وهو قرن اتسم بألوان من الإفراط والمتناقضات العميقة. كان عصرا لانتصارات الإنسان وسقطاته، للانتكاسات تتلوها الإنجازات على طريق تطور المجتمع الدولي. فقد شهدنا، من ناحية، تقدما علميا وتكنولوجيا وماديا مذهلا، وانتشارا لحقوق الإنسان والديمقراطية وتطويرا للمؤسسات الدولية على النطاق العالمي. ولكنه كان أيضا، من ناحية أخرى، عصرا لأشبع مسرحيات التاريخ الإنساني المعاصر، عصرا للمآسي

ونرى أن تعزيز سلطة الجمعية العامة شرط مسبق لكفالة الديمقراطية فيما تظطلع به الأمم المتحدة من أنشطة. ويجب تمكين الجمعية العامة على الأقل من أجل استعراض المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين والموافقة على مقررات مجلس الأمن وقراراته بشأن هذه المسائل.

وينبغي إيلاء الأولوية في إصلاح مجلس الأمن لزيادة عدد المقاعد غير الدائمة، تصويبا للاختلال الحالي في التمثيل الإقليمي. ومن الجوهرى أيضا البحث عن طرق فعالة لضمان الالتزام الصارم بمبادئ العدالة والإنصاف في أنشطة الأمم المتحدة.

ونرى من الوسائل لتحقيق هذه الغاية استعادة ثقة المجتمع الدولي في الأمم المتحدة، وذلك بتصحيح المسائل التي أساءت الأمم المتحدة معالجتها في الماضي باللجوء إلى قوة التعسف والغطرسة، في مخالفة لمقاصد ميثاقها ومبادئه.

وتتمثل الأفكار الأساسية للسياسة الخارجية التي تنتهجها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاستقلال والسلام والصداقة. وستظل الجمهورية الشعبية الديمقراطية على ولائها لهذه الفكرة وعلى إخلاصها في الوفاء بالتزاماتها كإحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لكي يتسنى للأمم المتحدة أن تصبح بحق منظمة فعالة تتمتع بالمصداقية في خدماتها لطموحات القرن الجديد واحتياجاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو صاحب المعالي السيد فلاديسلاف بارتوزيفسكي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية بولندا.

السيد بارتوزيفسكي (بولندا) (تكلم بالبولندية، وقدم الوفد النص الانكليزي): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بتهنئة السيد هاري هولكيرى على انتخابه رئيسا لدورة الألفية للجمعية العامة. ويعرب الوفد البولندي عن ارتياحه لإسناد رئاسة هذه الدورة لسياسي عظيم المكانة من فنلندا،

المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لقد منحاني القوة حين وجدت نفسي مضطرا لمواجهة سنوات من المحنة في السجون الشيوعية من أجل البقاء. ومنها أيضا استمدت الإلهام أثناء الرحلة التي قادتني وأصدقائي من السياسيين في نهاية المطاف إلى غدانسك، تلك المدينة التي لم يكن حلفاؤنا على استعداد للموت من أجلها في عام ١٩٣٩، والتي كانت فيها نقطة التحول الكبرى التالية في تاريخ القرن المنصرم في عام ١٩٨٠.

والواقع أننا احتفلنا في بولندا قبل أسبوعين بالذكرى

السنوية العشرين لتأسيس حركة التضامن، وهي الثورة البولندية التي ظلت خاضعة للقمع في البداية على أسنة الرياح من قبل النظام الشمولي ولكنها أصبحت شعاعا للأمل والقضاء على القهر ومسرحا غير موائم للظروف الدولية. وعودة التضامن إلى الحياة في عام ١٩٨٩ إلى جانب المائدة البولندية المستديرة مهدتا الطريق لتغيرات تاريخية شملت سقوط سور برلين وانهيار الكتلة الشيوعية وحركت تبعا لذلك تحولا كاسحا للنظام الدولي. وبعد أن قضيت أكثر من ٦٠ عاما في هذه العمليات بصفتي كاتبا ومؤرخا ومحاضرا بالجامعة وحاليا وزيرا للخارجية، فإنني أشعر - لو سمحت لي الجمعية بهذا الاعتراف بلهجة شخصية - وكأنني رمز حي طبيعي لرحلة البشرية العاصفة عبر تاريخ القرن الماضي.

ولكن اسمحو لي أيضا أن أقول إن التجارب المريرة التي شهدتها بلدي جعلت القطبين يدركان بصورة فذة قيمة السلام وأي مظاهر للخير الموجود على الدوام في الحياة الدولية. ونحن إذ نقدم إسهامنا في الترويج الإيجابي للقرن العشرين والعمل على إحياء رسالة الأمم المتحدة وبالتالي فتح آفاق جديدة للمنظمة نرى أنفسنا وقد أصبحنا أعضاء كاملي العضوية وفاعلين في الأسرة العالمية للأمم المتحدة. وثمة مصدر آخر للإحساس بالأمن والثقة بمدنا بالقوة للقيام

والفضائح والتدمير من جراء حربين عالميتين، لمتتهى الازدراء للكائن البشري، للإبادة الجماعية والعنف الأعمى الذي ارتكبه أنظمة خيالية تسعى عن طريقه لبناء "عواالم جديدة رائعة". وقد كتب الشاعر البولندي الحاصل على جائزة نوبل للأدب في عام ١٩٨٠ تشيزلاف ميلوز في شاهد على التاريخ أن مساهمة القرن العشرين الأصيل في تاريخ الجنس البشري هي "اختفاء مفهوم القيم تقريبا"، واختتم بقوله: "لقد أصبح معسكر الإبادة هو الحقيقة الجوهرية لهذا القرن".

ويبدو مع ذلك، أن نهاية هذا القرن تقترن بمزيد من التفاؤل. وليس هذا تقييم وزير خارجية بولندا الديمقراطية التي بُعثت من جديد فحسب، وإنما هو أيضا الشعور الشخصي لإنسان، بعد أن تعرّض للسجن تحت نظامين شموليين، هما النظام النازي والنظام الشيوعي (وأظن، بهذه المناسبة أنني وزير الخارجية الوحيد الحائز لهذا "الامتياز")، قد عرف الآلام الخاصة بهذا القرن على وجه التحديد، الأمر الذي يجسد أيضا الأمل المتأصل في الطبيعة الإنسانية. غير أنني فضلا عن كوني شاهدا على الدمار والكراهية، شهدت أيضا منذ وقت يرجع إلى أيام محارق اليهود، بل وشاركت في الصراع من أجل كرامة الإنسان وحقوقه ومن أجل عملية استعادة بلدي لاستقلاله والعمل الشاق في بناء صرح الديمقراطية.

إذ بدأ تاريخ مشاركتي النشطة في تحويل أوضاع الوجود الإنساني، ببعديه الفردي والجماعي، في ساحة معسكر الاعتقال في أوشفيتس. وبالالتحاق بعد ذلك في المقاومة البولندية، والمشاركة على وجه الخصوص في تقديم المساعدة لسكان غيتو اليهود في وارسو. ومن ثم كان لهيب انتفاضة وارسو الذي لا يمكن تصوره في عام ١٩٤٤، وما بدا في ذلك الحين كأنه احتضار وارسو. ثم أخيرا، انتهاء الحرب. وأذكر الفرح والأمل اللذين تلقينا بهما ميثاق الأمم

إننا إذ ندخل الآن القرن الحادي والعشرين بإمكانات هائلة متولدة عن أحدث مرحلة من الثورة في العلم والتكنولوجيا والاتصالات وفتح الحدود وإقامة الروابط بين المجتمعات وعودة الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومعظم هذه الظواهر يدخل في المصطلح العام "العولمة". وقد ظل تقدير عواقبها لعدة سنوات، وخاصة مع نشوب الأزمات المالية الإقليمية، يزداد تضاربا. فهي تعالج أحيانا باعتبارها قوة من قوى الطبيعة تكتسح كل ما يقف أمامها بوصفها عمليات محايدة من الناحية الأخلاقية يمكن أن تفيده وأن تضر وأنها تعود في نهاية الأمر بالازدهار على كل الشعوب أو تكون مصدرا للأزمات والمظالم وزعزعة الاستقرار داخل الدول وعلى النطاق العالمي.

ولا شك في أن للعولمة آثار خيرة في مجال التجارة والإنتاج ونشر التكنولوجيات الحديثة وتدفقات رؤوس الأموال. فينبغي أن يؤدي تحرير التجارة الدولية ونمو الناتج العالمي وازدهار المجتمعات إلى زيادة الإنصاف في تقاسم مزايا العولمة. وفي الوقت نفسه ثمة أخطار في الأفق وآثار جانبية ضارة ومشاكل جديدة لم نستطع لآن تحديدها نطاقها وطبيعتها على الوجه الصحيح. والتحدي الذي يواجهنا هو العمل معا لتوجيه هذه العمليات بطريقة تجعل البشرية تشعر بركاتها، وتحول دون بروز انقسامات جديدة في العالم. فعلى أن نبذل كل ما في وسعنا، بما في ذلك هنا في الأمم المتحدة، لكفالة أن تعني هذه العمليات عولمة الخير.

وأمام هذه الفرص ولكن أيضا أمام التهديدات التي يجلبها تطور حضارة الإنسان على أعتاب الألفية الثالثة، يحتاج المجتمع الدولي إلى أن ينظم نفسه حول مسألة ذات أهمية أساسية في توجيه تنميته في المستقبل. فلقد كان ذلك هو غرض حكومة بولندا يوم قررت هي وحكومات شيلي والهند وجمهورية كوريا ومالي والولايات المتحدة والجمهورية

بهذا الدور في نطاق الأمم المتحدة، وهو أننا أصبحنا عضوا في حلف شمال الأطلسي ونوطد صلاتنا مع الاتحاد الأوروبي الذي نتوقع أن ننضم إليه في القريب العاجل.

وإذ تدعمنا إنجازاتنا في العقد المنصرم وقد صححنا مكاننا على المسرح الدولي فإننا متشوقون إلى المشاركة مع الدول الأخرى في هذا التحول المدرك عموما نحو القيم. وقد صار التطلع إلى عالم مفعم بالقيم الأخلاقية أمرا مرثيا في كل الحضارات والديانات. ويتجلى هذا بشكل خاص في الوهن في الاستعمال غير المشروع للقوة في الحياة الدولية. وما اندلاع الصراعات مؤخرا هنا وهناك إلا صدى لانقسامات وصراعات تزدوى مع انتهاء القرن العشرين. وهذا الاتجاه الإيجابي يمكن أن يلاحظ في أوروبا وفي الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا وغيرها من أنحاء العالم. ويسهم فيه تنامي احترام حقوق الإنسان وتقدير العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ينطوي عليها الإنجاز الكامل.

وأمام هذه الخلفية يقدر الشعب البولندي تقديرا عاليا المهمة السلمية التي يضطلع بها يوحنا بولص الثاني، البابا البولندي - البابا الذي يُجسد منصبه، كما هو شأنه في حياته كلها - تجسيدا مضيئا تقيده الذي لا يتزعزع بالقيم، عن طريق رمز اليدين الممدودتين والتفاهم والمصالحة. فموقف البابا لا يملؤنا فخرا فحسب بل ويمثل نموذجا لسلكنا الدولي أيضا. أما الأسس التي تحدد أعمالنا، بما فيها عملنا هنا في الأمم المتحدة فهي التسامح والانفتاح واحترام كرامة وحقوق الأفراد والأقليات والأمم بأسرها. فنحن مصممون على معارضة كل أنواع التمييز والحقد سواء أكان عرقيا أم وطنيا أم دينيا أم قائما على أسس اجتماعية. وبولندا في هذه القضية تواصل وستظل تواصل كونها حليفا قويا للأمم المتحدة.

والمعايير الديمقراطية. وتعهدوا أيضا بمتابعة التعاون غير الرسمي بغية تعزيز الديمقراطية وتوطيدها في شتى المنظمات الدولية. ولأسباب واضحة ستكون المسألة الأساسية هي ما يمكن أن يتم لدفع هذه القضية في إطار الأمم المتحدة ومن خلالها.

وأغتنم هذه المناسبة لأشير إلى مبادرة بولندية أخرى تدخل أيضا في إطار الاستجابات الجارية للآثار السلبية الجانبية لعمليات العولمة. ففي عام ١٩٩٦ قدمت بولندا في الجمعية العامة اقتراحا بصياغة صك قانوني عالمي، هو الأول من نوعه، يمكن أن يساعدنا في التغلب على واحد من أهم الأخطار في زماننا: هو الجريمة الدولية المنظمة. وسوف تقدم في هذه الدورة نص لتلك الاتفاقية إلى الجمعية العامة لإقراره.

والأمن هو القضية الأساسية في جداول الأعمال الدولية المتتالية. ورغم أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يشكل الغرض الأساسي من إنشاء الأمم المتحدة، فقد لجأت الدول إلى وسائل أخرى لكفالة تحقيق أمنها: من خلال نظم موازين القوة، وسباق التسلح بل وباستخدام القوة. واليوم نسعى إلى تحقيق هذا الهدف بوسائل أخرى. فالنظريات التي تنطوي على مفارقات زمنية قائمة على الجغرافيا السياسية ومناطق النفوذ هي الآن في سبيلها إلى أن تصبح جزءا من التاريخ. فإن القول الروماني المأثور "إذا كنت تريد السلم فعليك أن تستعد للحرب" أصبحت غير ذات صلة بالأمور. بيد أن مشكلة الأمن لا تزال مشكلة ملحة، وهو ما توضحه بجلاء الصراعات والمآسي الإنسانية العديدة في مناطق مختلفة من العالم. فبالإضافة إلى الأزمات والحروب التي ورثناها من النظام الدولي القديم، نعاني من الصراعات الناجمة عن الفقر أو الصراعات الإثنية والدينية أو من عدم توفر القدرة لدى الدول لأداء وظيفتها الأساسية: ألا وهي القدرة على توفير

التشبيكية البدء بتعاون دولي أوسع في قضية توطيد وتعزيز الديمقراطية في العالم.

ولسنا بحاجة في هذا التجمع إلى أن نجادل في فضائل الديمقراطية. فلا أحد يشكك في الترابط الإيجابي بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، والسلام المحلي والدولي والنمو الاقتصادي والازدهار وتحسين تحقيق مبادئ العدل والتضامن. ولا يمكن أن نغفل، في الوقت نفسه، التهديدات التي تتعرض لها الديمقراطية، وهي أساسا ذات طابع داخلي. فهي تؤثر على البلدان التي تمر بعملية تحول ديمقراطي، وعلى ما يسمى بالديمقراطيات الناضجة. وهي تشمل نطاقا واسعا يتراوح بين الفقر والتخلف الاقتصادي والصراعات العرقية والجريمة المنظمة وبين الفساد وإقصاء قطاعات كاملة عن الحياة العامة وخاصة عن التمويل والإعلام؛ ومن القيود الديمقراطية التي تمز أسس الديمقراطية وتحقرها في أعين المجتمع. فالديمقراطية بشروطها وآفاقها تستطيع وينبغي ألا تكون أقل من غيرها من القضايا الهامة في زماننا كموضوع شرعي للنقاش الدولي والتعاون: ومنها حقوق الإنسان ونزع السلاح والبيئة وما إلى ذلك.

واقترنا هذه الفكرة، شرعنا مع عدد من الدول الأخرى، في حزيران/يونيه من هذا العام، في تنظيم مؤتمر دولي بعنوان "نحو مجتمع للديمقراطيات". وقبلت الدعوة ١٠٧ دول. وتحدث الأمين العام، كوفي عنان أمام مؤتمر وارسو قائلا،

"سيكون أهم التحديات التي تواجه البشرية في القرن الجديد، النضال حتى تصبح ممارسة الديمقراطية في العالم على قدم المساواة. وفي هذا النضال ستحتاج الدول التي توطدت فيها الديمقراطية إلى أن تكون حذرة في محافظتها على ذلك الإنجاز". واعتمد المشاركون في المؤتمر إعلان وارسو الذي أعادوا فيه تأكيد التزامهم بوصفة المؤتمر للقيم

إن نجاح وفعالية الاقتراحات والتوصيات الواردة في التقرير الذي تقدم به الأمين العام إلى مؤتمر قمة الألفية سيعتمدان على عزم مجلس الأمن بوصفه الهيئة الأساسية التي تستند إليها المنظومة، وتؤيد بولندا منظور التقرير فيما يتعلق بالمشاكل الدولية وبالنهج المتبع في تناولها. ونحن نؤيد وضع صكوك دولية أقوى لأغراض استتباب الاستقرار في النظام الدولي؛ ونحن نشير إلى الحالات التي تنطوي على تهديدات للأمن واستخدام للقوة وعلى تهديدات لاحترام حقوق الإنسان ولتحديد الأسلحة والحد منها. وفي كل هذه المجالات، علينا أن نحافظ على أن تكون لمنظومة الأمم المتحدة الأولوية فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذ على الصعيدين الإقليمي أو الفردي التي لا يمكن القبول بها إلا في ظروف استثنائية يتضح فيها قصور آليات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، أود أن أشيد أيضا بتقرير الإبراهيمي بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام. وبولندا، بوصفها إحدى الدول التي تشارك بفعالية كبيرة منذ زمن طويل في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تؤيد "تبسيط الآليات المخصصة للاضطلاع بها - بدءا بصنع القرار وانتهاء بالوجود في الميدان - وكفالة زيادة فعاليتها من خلال توسيع نطاق الأدوات الكثيرة التي تستند إليها هذه العمليات وجعلها أكثر استيفاء للاحتياجات. وهذا يعني سواء احتمال قيام الوحدات التي تنشر في عملية ما باستخدام القوة أو توفير قدرات واسعة النطاق لبناء السلم وإعادة التأهيل في حقبة ما بعد الصراع. وأنا أشير أيضا إلى الإجراءات التي تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان وتمهيد الطريق أمام تطبيق

الأمن الداخلي وظروف معيشية كريمة للأشخاص الذين يعيشون داخل حدودها.

وهذه الحالة الجديدة التي لا يعتمد فيها استتباب الأمن على عوامل عسكرية بحتة بقدر ما يعتمد على الاستقرار الاجتماعي وعلى احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية أو على إمكانية الحصول على مياه للشرب، تعزز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة التي يمكنها بناء على ما لديها من تجربة فريدة وما يتوفر لها من مجموعة كبيرة متنوعة من الأدوات غير العسكرية أن تعمل على ضمان استتباب الأمن. ومشاركة الأمم المتحدة بشكل أكمل في المجال الأمني وفقا لما تنص عليه الولاية المستمدة من ميثاقها إنما تتطلب أن نواصل بعزم إصلاح المنظمة في هذا المجال، مع البدء بإعادة تحديد دور مجلس الأمن بشكل عملي بحيث يمدد نطاقه ليشمل التهديدات غير التقليدية للأمن الدولي.

وعلى مجلس الأمن أن يقوم بما يتوقعه الأعضاء وفقا للميثاق وأن يستجيب بمزيد من الحزم إلى بوادر الصراعات أو الكوارث الإنسانية الناشئة، ومأساة كوسوفو، شأنها شأن العديد من المآسي الأخرى، كان من الممكن منع وقوعها، لو أن أظهر أعضاء مجلس الأمن قدرا كافيا من القدرات الابتكارية والعزم في الوقت اللازم. وهو ما كان سيمكننا أيضا من تجنب في العام الماضي المناقشات والمجالات بشأن مسألة التدخل الإنساني. وعدم قدرة مجلس الأمن على الاستجابة بقوة في هذه الحالات سيفتح الباب أمام المزيد من السوابق لعدم الرجوع إلى الميثاق وآليات الأمم المتحدة في المجال الأمني ومن الممكن أن يؤدي بالتالي إلى تفكك هذه المنظومة.

مؤخرا، وإن كان قد أسيء تحديد معناها، أن تتطور على الصعيد العملي في إطار الأمم المتحدة أو بالاتفاق مع الأمم المتحدة وليس بشكل متواز أو متعارض معها. وأولا وقبل كل شيء، من الأساسي، أن تكشف الجهود الدولية لتعزيز الاستقرار والقدرة على التنبؤ في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما يتضمن دعم البناء المالي الدولي الجديد لنظام ومؤسسات ما تستند إلى قواعد تقوم على الشفافية.

وما تحتاج إليه أيضا - وهو ما يشكل نقطة نخلص إليها بوضوح من تقارير المنظمات الدولية الأساسية، بما فيها تقرير الأمين العام - هو نهج جديد للتنمية. ولا بد من أن نتفق مع الذين يقولون بأن ما من تحد نواجهه اليوم أكبر من تحقيق التنمية العالمية المستدامة وإن لنجاح الأمم المتحدة أو فشلها ستكون له أهمية بالغة بالنسبة إلى النتيجة التي ستسفر عنها جهود المجتمع الدولي.

ومن بين التحديات الأساسية التي يواجهها المجتمع الدولي وهو يخطو إلى القرن الحادي والعشرين، الحد من الفقر وبخاصة في أقل البلدان نموا والنجاح في هذا المجال يتطلب أن تطبق على نطاق واسع مبدأ التضامن في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وإذا ما كنا سنسخر العولمة لأغراض تحقيق التنمية والحد من الفقر، هناك حاجة إلى ما هو أكثر من تحقيق تنسيق أفضل فيما بين المنظمات الناشطة في المجال الاجتماعي - والاقتصادي. ومن الضروري أيضا أن نتوقف عن النظر إلى تحقيق التنمية والحد من الفقر بوصفهما مشكلتين تقنيتين لا غير، وللتصدي لهما بفاعلية، ينبغي أن تكون لنا سياسة منسقة لا تتضمن المساعدة المالية والتقنية فحسب، بل تدابير موضوعية أيضا في مجال التعليم

نظم ديمقراطية في مجالي المؤسسات والمجتمع المدني. ونحن نرى أن من الضروري زيادة التركيز فيما يضطلع به من أعمال أخرى بشأن التوصيات التي تضمنها التقرير، على مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الذي يشكل مجالا لم تستغل فيه من قبل العديد من الفرص المتاحة، وكذلك على اتباع نهج أكثر ابتكارا في مجال منع نشوب الصراعات.

ولم نعد نسعى إلى التوصل في المستقبل إلى نظام دولي يستند إلى أسس تقوم على قدرات عسكرية ما، بل إننا نعمل وبشكل متزايد على نظام يستند إلى قوانين منصفة ومحترمة. والقول المأثور "إذا كنت تريد السلام عليك أن تقيم العدالة" الذي يزين واجهة قصر العدالة في لاهاي لم يعد له رنين مثالي تماما مثلما كان الحال قبل عدة عقود، بيد أننا ندرك أيضا أنه على الرغم من أن إقامة العدالة من خلال القانون إنما هي أحد شروط السلام التي لا غنى عنها، فإنها لا تشكل بعد شرطا وافيا. وعصرنا، الذي كثيرا ما يؤدي فيه الفقر والتخلف إلى صراعات وعدم استقرار، يتطلب تطبيق قول مأثور جديد، يشكل إعادة صياغة للأقوال المأثورة القديمة: هو "إذا كنت تريد السلام، عليك أن تقيم تضامنا".

وهنا، ندخل مجال النظام الاقتصادي الدولي وبخاصة من حيث أبعاده المالية والتجارية، وفي هذا المجال، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية مما كانت عليه من قبل وإلا واجهت خطر التهميش من جانب القوى الفاعلة غير القطرية القوية الجديدة في الحياة الدولية. وينبغي لصيغة الحكم العالمي السليم، وهي صيغة حظيت بالرواج

والخاصة الجديدة نوعيا للحالة في نهاية القرن لا تكمن في مدى المهام التي تواجه المنظمة بل في طابعها المعقد للغاية. ومما هو حتى أكثر أهمية من ذلك، التوقعات المرتبطة بها بالنسبة للأفراد ومختلف الجماعات والدول والمجتمع الدولي بأسره.

ومن الضروري ألا نفهم فقط طبيعة المشاكل الجديدة، وإنما أيضا أن نتعامل بطريقة أنجع مع المسائل التي يتعين على الأمم المتحدة معالجتها سواء كانت تشكل، أو لا تشكل، جزءا صريحا من الولاية المستمدة من الميثاق. وفي الأدوار التي تتراوح بين المحافظة على السلام وحقوق الإنسان، وبين التنمية وحماية البيئة الطبيعية، لا بديل عن الأمم المتحدة. وبالتحديد بسبب طبيعة التهديدات مثل الترددي البيئي في العالم المعاصر، هناك ضرورة لرد سريع وشامل من الأمم المتحدة. ويتطلب معنى "أرض واحدة وعنصر بشري واحد" أعمالا يعززها التضامن ومسؤولية من جميع المشاركين في المنظومة.

وتتطلب المهام والتوقعات المرتبطة بالأمم المتحدة تعزيز دورها في العلاقات الدولية. ويجب أن تستمر المنظومة في كونها البيئة التحتية القانونية والمؤسسية للنظام الدولي. ولا توفر أية معادلة أخرى المشروعية الكافية لأداء هذا الدور. ولا يمكن الاستغناء عن ميثاق الأمم المتحدة والمنظمة، في المقام الأول بالنسبة للبلدان المتوسطة الحجم. وتتميش الأمم المتحدة ما من شأنه أن يؤدي إلا إلى الفوضى، التي يكون القانون الوحيد فيها إرادة القوى العظمى والفاعلين المتزايدتي القوة من غير الدول.

ويجب أن تظل الاتجاهات الإيجابية للغاية نحو إشراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة، وهي اتجاهات تناصرها بولندا بثبات، متفقة مع الطبيعة الحكومية

والثقافة والحكم الصالح وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية إلخ.

ولن يحقق التضامن الدولي نتائج في شكل بناء القدرات الإنتاجية لأشد البلدان فقرا وتمكينها من أن تحني ثمار عمليات العولمة إذا لم تبذل هذه البلدان بالذات جهودا جادة، وبخاصة فيما يتعلق بوضعها سياسات اقتصادية رشيدة وقدرتها على استخدام المعونة الإنمائية بشكل فعال.

وبولندا انضمت إلى الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بالإدارة الفعالة للتكافل الدولي مع قيام منظومة الأمم المتحدة بدورها اللازم وقيام المؤسسات المالية بدور أساسي في مجال تنظيم التعاون الاقتصادي والمالي الدولي. وفي إطار استراتيجية للحد من الفقر، نشارك في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبولندا، تؤيد أيضا الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي ومؤداه أنه ينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية، بمن فيهم في المقام الأول البلدان الصناعية، أن تلغي خلال سنة من احتتام دورة تجارية جديدة، الضرائب الجمركية على الواردات ونظام الحصص فيما يتعلق أساسا بكل الصادرات من أقل البلدان نموا.

وبغية التأكيد على وجه التحديد على إيماننا بالأهمية البالغة للتضامن في الحفاظ على السلم والأمن والتضامن في جميع أرجاء العالم، وإذ نضع نصب أعيننا التجارب التي خضناها في تاريخنا الحديث، تتقدم بولندا - جنبا إلى جنب مع عدد قليل من البلدان الأخرى - باقتراح بأن تعلن الأمم المتحدة يوم ٣١ آب/أغسطس "يوما دوليا للتضامن"؛ وهو تاريخ إنشاء اتحاد عمال التضامن المستقل في بولندا في ١٩٨٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم في حق الرد. واسمحوا لي بتذكير الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد محدودة بعشر دقائق للمرة الأولى وبخمس دقائق للمرة الثانية وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد شاكريان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يرفض وفدي الادعاء الذي أثاره اليوم وفد الإمارات العربية المتحدة ضد السلامة الإقليمية لبلدي ويشير إلى أن هذه الادعاءات غير مقبولة. وحيث أن موقفنا بشأن الجزر الإيرانية الثلاث في الخليج الفارسي واضح جدا، فلا حاجة بي إلى الدخول في أشياء محددة. وأود مجرد التأكيد على أن جمهورية إيران الإسلامية كانت ولا تزال مستعدة لمناقشة هذه القضية بنية حسنة مع سلطات الإمارات العربية المتحدة. ونحن نأمل أن يرد مسؤولو الإمارات بصورة إيجابية على دعوتنا للمناقشات على أساس تفاهم عام ١٩٧١.

السيد الحسن (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): شكرا سيدي الرئيس. أتمنى من الجيران والأشقاء في إيران أن يحولوا هذه الكلمة التي صدرت الآن إلى عمل وفعل ابتداء من الغد. ولكن من المؤسف أن نداء إيران للحوار بين الحضارات، الذي أعلنه الرئيس خاتمي وتبشرنا به خيرا منذ أكثر من عام. لا يجد له عملا فعليا على الأرض بين إيران والإمارات.

إن من يتوجه بالنداء منذ عشر سنوات إلى إيران هي دولة الإمارات العربية المتحدة. تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم/عمل ثنائي تفاوضي جاد وخلاق. لكن للأسف فإن إيران حتى هذه اللحظة، وكما سمعتم في الصباح من معالي وزير خارجية دولة الإمارات لم تستجب حتى للجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية للنظر في

الدولية للمنظمة، التي تبيع ولايتها العالمية من شرعية دولها الأعضاء. بيد أننا يجب ألا نراعي، ضمن هذه المنظومة، فقط حقوق الدول وإنما أيضا التزاماتها.

والمساءلة لا تنطبق على الأفراد فحسب، رغم أننا نحذ هنا السريان الفوري للمعاهدة المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية. ولا يمكننا أن نسمح للأمم المتحدة بالتعاون في حالة عدم مساءلة الدول عن انتهاكات القانون الدولي.

ولا تعد انتصارات أية منظمة، وفائدتها، وفعاليتها فقط مسألة تصميم وإجماع لأعضائها. فالكثير يتوقف أيضا على الموارد المتاحة لها، وكفاءة إجراءاتها والأشخاص الذين يقومون بتنفيذ هذه الإجراءات. وفي الماضي قدم موظفو الأمم المتحدة أمثلة لا تحصى على إخلاصهم وتفانيهم في متابعة أنشطة المنظمة، ولالتزامهم بخدمة المثل التي تحرك الأمم المتحدة. ومن الضروري الاستفادة بصورة أفضل من إمكاناتهم عن طريق الموازنة الدائمة لهياكل المنظمة وآلياتها مع المهام المتغيرة. ويساعد هذا أيضا في ترشيد الإنفاق بصورة أفضل بكثير لميزانية المنظمة.

وفي انطلاقنا لترشيد ميزانية الأمم المتحدة، لا ينبغي أن يكون تركيزنا على طرق تخفيضها. والمشكلة الحقيقية هي عدم وجود ما يكفي من الأموال للقيام بكل الأعمال التي يتوقع الجميع من المنظمة القيام بها. وينبغي تفصيل ميزانية الأمم المتحدة على المهام التي نطالبها بأدائها، ولكن أيضا بصورة أكثر فعالية. كما أننا ندرك أن الميزانية العادية للمنظمة وميزانياتها لحفظ السلام ينبغي قيامها على أساس مبدأ القدرة على الدفع وعلى المؤشرات الاقتصادية الواقعية وبولندا مستعدة لقبول أي تغييرات معقولة وعادلة يمكن الاتفاق عليها بشأن جدول الأنصبة المقررة في المستقبل. وإننا سوف نلعب دورا بناء في التفاوض بشأن هذه المشكلة.

وضع آلية للحوار بين إيران وبين الإمارات. لم تسمح إيران حتى الآن لهذه اللجنة بأن تزور إيران. أتمنى أن تتحول كلمات المندوب الإيراني إلى أفعال و سيسعدنا كثيرا أن نستجيب لها. شكرا سيدي الرئيس.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.
